مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثمانون

## الجلسة 10011

الاثنين، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025، الساعة 15/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيدة زابولوتسكايا | (الاتحاد الروسي) |
| *الأعضاء:* | باكستان | السيد جوهر |
| | بنما | السيدة كاريسو ديفيد |
| | الجزائر | السيدة مسعود |
| | جمهورية كوريا | السيدة إينسيو بارك |
| | الدانمرك | السيدة سورنسن |
| | سلوفينيا | السيدة بونيكفار |
| | سيراليون | السيدة سبنسر – كوكر |
| | الصومال | السيد عبدالله يوسف |
| | الصين | السيد خي ماو |
| | غيانا | السيدة داو |
| | فرنسا | السيدة سيغوفيا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد باسيت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة لويس – كيركوود |
| | اليونان | السيد راكيناس |

**جدول الأعمال**

المرأة والسلام والأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*استؤنفت الجلسة الساعة 15/00.*

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن 3 دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد أدريانسين أولايا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لدعوة الاتحاد الروسي إلى المشاركة في هذه المناقشة الهامة ونؤكد له تمنياتنا بكل النجاح في عمله بصفته رئيسا لمجلس الأمن هذا الشهر.

إننا نعمل هذا العام على استعراض جديد لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، حيث يمكننا أن نرى بالفعل تقارباً في الأهداف الرامية إلى الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في جهود الوساطة قبل نشوب النزاعات.

ونتفق مع أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2025/556)، من حيث أن هذا التقييم ينبغي أن ينعكس في نهج شامل يضمن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتمارس فيه المرأة دورا قياديا في العمليات السياسية الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. وتعتقد بيرو أن الاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والاستفادة منها يجب أن تأخذ في الاعتبار نقطة أن بناء القدرات من أجل بناء مؤسسات مرنة أمر ضروري. وفي هذا السياق، يتمثل أحد التحديات الأساسية في القضاء على الفقر المدقع، مما يتطلب أن يكون التزامنا متماشيا مع الاعتراف بأن الكرامة الإنسانية والتماسك الاجتماعي أمران أساسيان. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار المساهمة المهمة للمرأة في المساعي الرامية إلى تعزيز الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

تدعم حكومة بيرو الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018–2028. لقد تجاوزنا في السنوات الأخيرة الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة في نشر ضباط الأركان والمراقبين العسكريين، وكذلك في نشر الوحدات. وقمنا بتنفيذ هذا الالتزام على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد حققت بيرو نسبة مشاركة قدرها 40 في المائة للنساء العاملات في وظائف المراقبين العسكريين وضباط الأركان، و 14 في المائة في الكتيبة التابعة لنا المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك، نهدف إلى الوصول إلى نسبة 20 في المائة في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بنشر أفراد الشرطة، تبلغ النسبة 50 في المائة.

ويجب أن تكون النساء مشاركات فاعلات في عمليات صنع القرار المتعلقة بتسوية النزاعات ومنع نشوبها. ويجب أن تكون هذه المشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على إرادة بيرو السياسية لمواصلة تعزيز ثقافة الحوار والتسامح واحترام التنوع والتفاهم المتبادل، حيث تتعزز المشاركة الفعالة للمرأة في صنع القرار.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد أوهري** (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم في منعطف حاسم بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. بعد مرور خمسة وعشرين عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000)، يجب أن نعترف بأن العديد من التزاماتنا لم يتم الوفاء بها بعد. ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2025/556)، شهدت السنوات الخمس الماضية ركودا، بل وتراجعا في العديد من أهداف هذه الخطة، في سياق تصاعد الاستبداد وانتشار النزاعات. في عام 2024، كانت النساء يمثلن في المتوسط 7 في المائة فقط من المفاوضين و 14 في المائة من الوسطاء في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم. فحتى في العمليات التي تدعمها الأمم المتحدة، نادراً ما تقترب مشاركة المرأة من الحد الأدنى المستهدف الذي حدده الأمين العام وهو الثلث، ناهيك عن التكافؤ الذي دعت إليه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ولا تزال منظمات المجتمع المدني النسائية تواجه عدم الاتساق في الوصول إلى محادثات السلام، على الرغم من سجلها الحافل في استدامة الحوار والتوصل إلى حلول شاملة للجميع. وهناك مبادرات مشجعة، مثل تعهد الأمين العام المشترك بزيادة مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في عمليات السلام، وإدراج التزامات بشأن الوسيطات في أكثر من نصف خطط العمل الوطنية، وتشير هذه المبادرات إلى الطريق إلى الأمام. ولكن التقدم المحرز كان تدريجيا، في حين أن المطلوب هو إحداث تحول جذري. إن مشاركة المرأة المتساوية والهادفة والآمنة ليست طموحاً، بل هي مسألة تتعلق بتحقيق الشرعية والفعالية في عمليات السلام.

بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة في السلام والأمن، يجب علينا أيضا مضاعفة جهودنا لضمان سلامة وكرامة النساء والفتيات في حالات النزاع. وقد ارتفع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ارتفاعا حادا بنسبة 87 في المائة خلال عامين فقط، وتضاعف عدد النساء والأطفال الذين قتلوا في النزاعات المسلحة أربع مرات مقارنة بالفترة السابقة. ووفقا للبيانات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن سبع نساء من بين كل 10 نساء قُتلن في النزاعات في جميع أنحاء العالم قد لقين حتفهن في غزة. ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام والصحفيات وقادة المجتمعات المحلية مستهدفات، بينما تتعرض المدارس والمرافق الصحية للهجوم المتعمد، مما يحرم ملايين المدنيين من أبسط حقوقهم الأساسية. وهذه ليست مجرد نواتج ثانوية مأساوية للحرب، بل هي انتهاكات ممنهجة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي. ويجب على المجلس فرض نهج عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنساني، وتعزيز المساءلة من خلال الآليات الوطنية والدولية، وضمان مواجهة الجناة للعواقب، بسبل من بينها فرض تدابير محددة الهدف عند الضرورة.

والضرر الذي يلحق بالمدنيين في النزاعات المسلحة ليس محايدا أبدا من حيث نوع الجنس. وذلك حيث إن خبرات التعرض للأذى – من حيث طبيعته وتواتره وأثره – تتشكل من خلال المعايير الجنسانية وأدوار الجنسين داخل الأسر والمجتمعات المحلية. لذلك فإن دمج المنظورات الجنسانية في أطر تخفيف الأضرار المدنية أمر حتمي من أجل دعم القانون الدولي الإنساني وتعزيز حماية النساء والفتيات في النزاعات. ولتحقيق هذه الغاية، دخلت ليختنشتاين في شراكة مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في مبادرة جديدة تهدف إلى تعزيز أوجه التآزر بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقانون الدولي الإنساني. وسيزود هذا المشروع الجهات العسكرية وصانعي السياسات بلغة نموذجية وممارسات جيدة، مما يوفر

مستودعا عمليا لضمان انعكاس المنظور الجنساني بشكل منهجي في العقيدة العسكرية وترجمته بشكل فعال على أرض الواقع. وهذه ليست سوى خطوة واحدة لضمان أن تتطابق الأقوال مع الأفعال وأن نغتنم زخم هذه الذكرى السنوية لدفع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى الأمام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

**السيدة جويني** (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا لروسيا على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن. هذه المناقشة المفتوحة تبرز بشكل مضاعف أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما أنها تتيح لنا فرصة لقياس التزامنا وتقييم التقدم المحرز في هذا البند الهام من جدول الأعمال.

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر جميع الذين ناصروا هذه الخطة على مر السنين. وعلى وجه الخصوص، نود أن نخص بالذكر ناميبيا لريادتها في هذا القرار المؤثر، الذي يمكن القول إنه أحد أبرز القرارات الموضوعية التي اعتمدها المجلس.

وتشيد جنوب أفريقيا بالأمين العام والأمانة العامة على إطلاع الدول الأعضاء على سير تنفيذ هذه الخطة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

يسلط التقرير الأخير للأمين العام (S/2025/556) الضوء على التقدم البطيء ولكن المطرد في مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي أدوارها في صفوف الأفراد النظاميين، بما في ذلك في المناصب القيادية. وفي حين أنه قد أُحرز تقدم ملحوظ في النهوض بالخطة منذ البدء فيها في عام 2000، فمن المقلق أن هناك ركود بل وتراجع في بعض أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السنوات الخمس الماضية، كما أفاد الأمين العام.

ويجب على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل وجميع أصحاب المصلحة الآخرين العمل بشكل متضافر لعكس هذا الاتجاه المتراجع. ولذلك فإننا نتفق مع الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام للسنوات الخمس المقبلة لتحقيق نتائج قابلة للقياس. ولهذا السبب، فإننا نؤيد بعض التوصيات التي اقترحها الأمين العام، وهي أيضا مواقف تتبناها جنوب أفريقيا منذ زمن بعيد.

أولا، نتفق مع مقترح وضع أهداف وحصص لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع العمليات المتعلقة بالسلام والأمن. إن الأهداف والحصص هي جزء لا يتجزأ من سياسات جنوب أفريقيا الإيجابية والتحويلية والإصلاحية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

ثانيا، ندعم نهج عدم التسامح مطلقا مع العنف الموجه ضد جميع النساء وجميع أنواع العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع. ويجب أن يخضع مرتكبو هذه الجرائم الفظيعة للمساءلة، بسبل من بينها فرض الجزاءات. ويجب أن يحصل ضحايا هذه الجرائم والناجون منها على الدعم غير المشروط والمساعدة اللازمة دون تمييز.

ثالثا وأخيرا، نؤيد الدعوة إلى الحاجة الملحة للاستثمار في الأمن الاقتصادي للمرأة أثناء النزاعات وفي حالات ما بعد النزاع. فهذه إحدى الطرق الملموسة لدفع عجلة تمكين المرأة وقدرتها على الصمود والمساواة بين الجنسين في مجتمعات ما بعد النزاع. ونقترح أن تنظر لجنة بناء السلام في إعطاء الأولوية لهذا المجال في عملها مع البلدان والمناطق المتضررة.

ويضاف إلى هذه القائمة الحاجة إلى إقامة شراكات ثابتة بين جميع أصحاب المصلحة وآليات الإنذار المبكر من أجل تكييف الخطة مع الظروف واستمرار أهميتها.

ومن أجل إحراز تقدم ذي مغزى ومؤثر وقابل للقياس، تظل الإرادة السياسية أمرا حيويا. ولا يمكن تحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلا من خلال توفير الدعم السياسي والمادي والمالي المطلوب. وتم التأكيد على هذه التدابير في القرار 2493 (2019)، الذي أيدته جنوب أفريقيا، للتعجيل بتنفيذ الخطة.

وفي ختام ملاحظاتي هذه، يتحتم علينا جميعا أن نسأل أنفسنا بجدية عما إذا كنا بالفعل ملتزمين التزاما تاما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي ألا يقتصر التزامنا على مجرد الاجتماع في شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام للاحتفال بهذه الخطة، بل ينبغي أن نظهر نتائج كافية ومرئية وملموسة لا تدع مجالا للشك. دعونا نستجيب لنداء الأمين العام للمجتمع الدولي بأن تكون الأقوال مقترنة بالأفعال.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد مياركا** (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2025/556)، رغم ما يتسم به من طابع يبعث على القلق. لم يحدث من قبل أن عاش هذا العدد الكبير من النساء والفتيات على مقربة من النزاع المسلح. تتزايد وتيرة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بوتيرة مقلقة، ويتزايد إسكات أولئك الذين يدافعون عن حقوق النساء والفتيات.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، نواجه مفارقة مزعجة. تنعقد هذه المناقشة الهامة اليوم برئاسة البلد نفسه الذي تجسد أفعاله كل ما وُضعت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لمنعه. لا يزال العدوان الروسي على أوكرانيا ينتج عنه انتهاكات ممنهجة وموثقة جيدا للقانون الدولي، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي كتكتيك حربي.

وقد سجل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2024 عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (S/2024/389) حالات اغتصاب وتعذيب جنسي تم التحقق منها ارتكبتها القوات المسلحة وقوات الأمن الروسية ضد المدنيين وأسرى الحرب على حد سواء. وقد رفضت روسيا باستمرار وصول مراقبي الأمم المتحدة وعرقلت التحقيقات المستقلة وقامت بترهيب الناجين.

هذه ليست جرائم معزولة. وإنما تشكل جزءا من استراتيجية ترهيب متعمدة تهدف إلى تحطيم الأفراد والمجتمعات وتقويض القدرة الاجتماعية على الصمود. والنقل القسري للأطفال الأوكرانيين إلى الاتحاد

الروسي تحت ستار الإجلاء ينتهك القانون الدولي الإنساني ويمثل بعدا آخر من أبعاد العنف. وعلاوة على ذلك، استخدمت روسيا المعلومات المضللة ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة كسلاح لوصم الناجين ونشر روايات كاذبة عن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ونزع الشرعية عن عمل الأمم المتحدة.

ومع ذلك، بينما تسعى روسيا إلى محو الكرامة، تجسد النساء الأوكرانيات الصمود. إنهن يقفن في الخطوط الأمامية كمدافعات ومسعفات وقائدات في المجال الإنساني ومتطوعات وموثقات لجرائم الحرب. وتجسد شجاعتهن وتصميمهن وقيادتهن ما كان من المفترض أن تحققه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: السلام العادل والشامل للجميع والقادر على الصمود.

إن التزام بولندا بالقضية واضح. إننا بصدد إعداد خطة عملنا الوطنية المقبلة بشأن المرأة والسلام والأمن، مسترشدين بتعاوننا الوثيق مع أوكرانيا في الرد على العدوان الروسي. وستركز الخطة على البعد الصحي، مع التركيز على الصحة النفسية والمرونة النفسية في الاستجابة للأزمات؛ ومنع العنف الجنسي والتصدي له في سياقات النزاع وما بعد النزاع؛ وإشراك المحاربين القدامى – نساء ورجالا – في برامج إعادة الإدماج وجهود بناء السلام؛ وأخيرا، الخط الأمامي الجديد للنزاع – المجال الرقمي – حيث تؤدي المعلومات المضللة والإساءة عبر الإنترنت إلى تأجيج العنف بدلا من دعم الاستقرار.

في هذه الذكرى السنوية، دعونا نجدد التزامنا بالحقيقة بدلا من الدعاية، والمساءلة بدلا من الصمت، والقيادة بدلا من الخوف، حتى تتمكن النساء والفتيات من تشكيل السلام الذي يستحققنه.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر الأمين العام غوتيريش ومقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم. كما أود أن أهنئ المديرة التنفيذية بحوث على إعادة تعيينها على رأس هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

لعقود من الزمن، لم يعترف المجلس بإمكانيات المرأة كصانعة للسلام – إلى أن جاء القرار 1325 (2000) الذي تحدى بشكل أساسي المفاهيم القائمة عن المرأة في مجال السلام والأمن. لا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكانت في الواقع من أوائل الدول في منطقتها التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). وهذه الخطة تسترشد بها سياساتنا الداخلية والخارجية، وهي كذلك توجه قوانيننا واستراتيجياتنا المراعية للمنظور الجنساني.

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين التي تمثل علامة فارقة، ينبغي لنا جميعا أن نعزز دعمنا لتنفيذ كل ركيزة من الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفيما يخص ركيزة المشاركة، يجب على الدول الأعضاء أن تزيد بشكل منهجي من مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات.

ومن بين الطرق التي تعزز بها دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الأمر مبادرة الشيخة فاطمة بنت مبارك للمرأة والسلام والأمن، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومع إطلاق الدفعة الخامسة هذا

الأسبوع، يواصل البرنامج تدريب طالبات الشرطة من جميع أنحاء أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. وبذلك، يعزز البرنامج دورهن كعناصر فاعلة من أجل السلام في قطاعات الأمن الوطني في بلدانهن.

غير أن قدرة المرأة على المشاركة في جميع جوانب الحياة مرتبطة بشكل أساسي بسلامتها ويكاد يكون من المستحيل عليها القيام بذلك من دون الركيزة الثانية: الحماية. ونظراً للاستخدام المستمر للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع كأسلوب حرب، يجب على المجتمع الدولي ضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة. ويجب على المجلس استخدام جميع الأدوات المتاحة له لتحقيق هذه الغاية.

وفيما يخص ركيزة الإغاثة والتعافي، يجب أن نستجيب بجهود شاملة حقًا، لا سيما تلك التي تدعم مكانة المرأة وتمكينها اقتصاديًا. وبالفعل، خلال فترة عضوية الإمارات العربية المتحدة في المجلس، عقدنا خلال رئاستنا في آذار/مارس 2022 مناقشة مفتوحة سلطت الضوء على الدور البالغ الأهمية لإدماج المرأة اقتصاديًا في الحفاظ على السلام (انظر S/PV.8989). غير أنه وكما أكد الأمين العام مجددا في تقريره الأخير (S/2025/556)، لا تزال ركيزة الإغاثة والإنعاش لا تُعطى الأولوية بشكل مؤسف.

أخيراً، يجب أن تظل ركيزة الوقاية أولوية قصوى لإخماد نيران النزاع قبل أن تشتعل. ويتطلب ذلك مشاركة المرأة في جميع مراحل السلام. ويجب إشراكها في جميع المراحل وعلى كافة المستويات وفي جميع القطاعات، وليس في أوقات النزاع فحسب.

وإذا أردنا تحقيق السلام والأمن المستدامين، فلا يمكننا الاكتفاء بالحديث عن ذلك. ويجب أن نبنيهما جنباً إلى جنب مع النساء والفتيات.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

**السيدة كلاسه** (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: الدانمرك وفنلندا وآيسلندا والنرويج وبلدي، السويد.

أشكر مقدمي الإحاطات وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2025/556).

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). ونشير هنا إلى دور ناميبيا المحوري في تأمين اعتماد ذلك القرار التاريخي الذي يؤكد أن تولي المرأة للقيادة ومشاركتها شرطان أساسيان للسلام الدائم. ونؤكد من جديد أن تعزيز المساواة بين الجنسين والتقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، أمران أساسيان للسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وبينما وصل عدد النزاعات المسلحة إلى مستوى تاريخي مرتفع، أصبح التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وفي أوكرانيا وغزة وأفغانستان وميانمار والسودان والعديد من سياقات الحرب والنزاع الأخرى، نشدد على المسؤولية عن الحماية. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ضد النساء والفتيات كأسلوب حرب في انتهاك صارخ للقانون

الدولي الإنساني. ولا بد من إنهاء الإفلات من العقاب. ويجب أن يخضع الجناة للمساءلة ويجب أن يكون بوسع الناجين اللجوء إلى العدالة والحصول على الدعم الشامل.

وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالعمل الأساسي الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبالجهود الدؤوبة التي تبذلها هذه الكيانات للنهوض بحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التي تشكل عنصراً أساسياً في سياقات النزاع أيضاً. وهذه هي مسؤوليتنا، لا تجاه الناجين فحسب، ولكن أيضًا تجاه المجتمعات التي تظل تعاني من ندوب هذا العنف لفترة طويلة بعد توقف النزاع. وفي هذا الصدد، نؤكد الدور الحيوي لمستشاري الأمم المتحدة للشؤون الجنسانية ومستشاري حماية المرأة في الميدان.

لا تقتصر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الحماية. ولكنها تتعلق أيضا وبشكل أساسي بالمشاركة. والأدلة واضحة: إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة تؤدي إلى سلام أكثر استدامة. ويجب أن تشكل المرأة جزءًا من مفاوضات السلام والحوارات الوطنية واتفاقات وقف إطلاق النار وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى جانب عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة.

وإلى جانب السلام والأمن، فإن تمكين المرأة يدفع عجلة التقدم الديمقراطي ويغذي النمو الاقتصادي ويحفز الابتكار ويعزز قدرة المجتمعات على الصمود. إن النساء والفتيات يمثلن نصف سكان العالم، وبالتالي فإنهن يمثلن نصف إمكاناته على الأقل. وعندما تتاح للنساء والفتيات فرص متساوية في الحصول على التعليم والعمل اللائق والتمويل والموارد وعندما يشاركن في صنع القرار السياسي، تنهض المجتمعات والدول بأكملها.

ولا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن محورية للنهوض بالسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ونشدد على أهمية ضمان الإبقاء على المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كعنصر أساسي لوفاء الأمم المتحدة بالغرض المنشود ونتوقع أن تعزز مقترحات الإصلاح المستقبلية ولاية الأمم المتحدة وقدرتها على الإنجاز على المستوى القطري.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

**السيدة بيشكوفا** (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بلغاريا البيان الذي سيُدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وذلك الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2025/556). وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ننوه بإنجازاتها: أطر قانونية أقوى وزيادة الوعي بضرورة بناء السلام الذي يراعي احتياجات الرجال والنساء على حد سواء وقيام النساء من بناة السلام بأدوار قيادية على نحو متزايد. غير أنه وكما يؤكد التقرير، فإن التقدم المحرز هش والتراجع واضح. فلا تزال المرأة مستبعدة من عمليات صنع القرار أو لا يجري، في كثير من الأحيان، إشراكها بطريقة ذات مغزى تترتب عليها نتائج إيجابية. وتواجه المرأة تمييزاً متزايدًا وتتحمل مستويات صادمة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتعاني

أشد المعاناة، حيث تؤدي الحروب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى تفاقم فقدان الوظائف وتزايد أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر وتوسيع الفجوات بين الجنسين في الدخل وفي فرص الحصول على الموارد. وندين بشدة جميع الانتهاكات ونأسف للانتكاسات الناجمة عن العدوان المسلح. وبينما يجب أن يكون منع نشوب النزاعات أمراً محوريًا، يجب عدم تأخير تحقيق العدالة للضحايا ومحاسبة الجناة.

كما نؤكد الدور الذي لا غنى عنه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ويشكل دعم ولاية الهيئة أحد أبرز معالم عضوية بلغاريا الحالية في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتكتسي خبرتها ووجودها على أرض الواقع أهمية حيوية لتعزيز المشاركة وحماية الحيز المدني وضمان أن تظل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية من أولويات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نرحب باقتراح الأمين العام إنشاء مركز تميز معني بالمرأة والسلام والأمن في إطار حزمة إصلاحات الأمم المتحدة 80.

لا تزال بلغاريا ملتزمة التزامًا راسخًا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعمل على النهوض بها من خلال خطة عملنا الوطنية والاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل حتى عام 2030 اللذين يشكلان معًا خريطتي طريق عمليتين لتمكين المرأة من المشاركة في القيادة وتعزيز دورها في بناء السلام وضمان المساواة في جميع مجالات الحياة. وبصفتنا عضواً حالياً في مجلس حقوق الإنسان، فقد جعلنا مشاركة النساء والفتيات في جميع مجالات الحياة السياسية والعامة أولوية وطنية طويلة الأجل. وتجمع بلغاريا بين الأطر الوطنية المتينة والتعاون الدولي القوي وتتعاون بنشاط مع الشركاء والمجتمع المدني للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي البيئة الجيوسياسية المعقدة التي نعيش فيها اليوم، نعتمد على الدبلوماسية كأداة قوية في السعي لتحقيق السلام والتنمية ونفخر بأن النساء يشكلن نصف أعضاء السلك الدبلوماسي لدينا، حيث تشغل 40 في المائة منهن مناصب عليا – وهو ما يمثل مصدر إلهام للجيل القادم من القيادات النسائية والوسيطات.

كما يجب أن تتطور الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتستجيب للتحديات العالمية، مثل تغير المناخ والمخاطر التي تشكلها التكنولوجيات الرقمية. ويجعل إغلاق الفضاء المدني والمضايقات عبر الإنترنت المنصات الرقمية ضرورية وخطيرة على حد سواء بالنسبة لبناة السلام من النساء. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير حماية أفضل. ونشدد على ضرورة أن تشارك المرأة في عمليات السلام والوساطة والعدالة الانتقالية بصورة كاملة وهادفة وآمنة على قدم المساواة بدعم من خطط عمل وطنية ومع توفير موارد يمكن التنبؤ بها.

في الختام، تؤكد بلغاريا مجددا التزامها الثابت بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وستواصل التعاون مع الشركاء في جميع أنحاء العالم من أجل ضمان استجابتها للاحتياجات في الميدان وقدرتها على التكيف مع التحديات الآخذة في التطور وتزويدها بالموارد الكافية والمساءلة أمام المجتمعات المحلية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

**السيدة سالاباتا توريس** (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أتناول الكلمة اليوم إيمانا مني بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تزال إحدى أكثر الخطط قدرة على إحداث تحول في تعددية الأطراف ولا تزال في الوقت نفسه إحدى أكثر الخطط حاجة إلى الحماية والتوطيد.

يمثل اتخاذ القرار 1325 (2000) حدثا تاريخيا بارزا في اعترافه بأن استدامة السلام والأمن لا تتحقق إلا بالمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء على اختلافهن. ولكن لا تزال هناك تحديات هائلة بعد مرور 25 عامًا. ويشهد العالم انتشار النزاعات وتصاعد الإنفاق العسكري وتراجع الحقوق المكتسبة. ولا يزال العنف الجنسي والجنساني يُستخدم أسلوبا من أساليب الحرب ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في عمليات السلام.

وعلّمتنا تجربتنا في كولومبيا أن التغيير مستحيل في غياب المرأة. وأظهرت عمليتنا الوطنية أن إشراك النساء والمنظمات النسوية لا يثري الاتفاقات فحسب، بل يضمن استدامتها أيضًا. وكانت خطة عملنا الوطنية الأولى بموجب القرار 1325 (2000) نتيجة عمليةٍ غير مسبوقة ترتكز على المشاركة. وأسهمت أكثر من 500 1 امرأة من جميع مناحي الحياة في تصميم الخطة، مما يعكس قناعتنا بوجوب وضع السياسات المتعلقة بالسلام والأمن انطلاقا من المستوى المحلي فصاعدا ومع الأشخاص الذين يعيشون واقع العنف وانعدام الأمن. وتسعى سياستنا الخارجية المناصرة لقضايا المرأة إلى إحداث تحول في النظم التي تكرر عدم المساواة والتمييز وتدعو إلى إعادة التفكير في الأمن من وجهة نظر نسوية وإنسانية ومتعددة الجوانب. ومن ثم لا يُنظر إلى الأمن على أنه امتياز للقلة، بل على أنه حق جماعي مرتبط بالعدالة الاجتماعية والبيئية وكرامة جميع الناس.

وأود اليوم أن أشدد على ثلاث رسائل.

أولا، تستلزم الخطة وجود الإرادة السياسية وتوفر الموارد. ويجب أن نضمن تمويل آليات الرصد واتخاذ إجراءات ملموسة تحمي حقوق المرأة في سياق النزاع.

ثانيا، هناك حاجة ملحة إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية النسائية ونساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصول أفريقية اللواتي يواصلن تعريض حياتهن للخطر من أجل تحقيق السلام والعدالة على أراضيهن. ويجب أن يعطي المجلس والمجتمع الدولي بأسره الأولوية لأمنهن.

ثالثا، ينبغي أن نتصدى للاتجاهات التراجعية التي تسعى إلى استغلال مسألة المنظور الجنساني بهدف تقييد الحقوق وإسكات الأصوات. ويستلزم الدفاع عن هذه الخطة أيضًا الدفاع عن تعددية الأطراف وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتؤكد كولومبيا مجددا التزامها بالنهوض برؤية أكثر إنسانية وعدالة واستدامة للأمن من خلال المجلس ومحافل أخرى متعددة الأطراف. ولا يمكن بناء السلام من دون النساء. ولا يمكن الحفاظ على الأمن عند إقصاء نصف البشرية ولا يمكن أن تكون الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تعهدا شكليا؛ بل يجب أن تكون ممارسة تفضي إلى التحول.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

**السيدة ديل أغويلا كاستيو** (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشيد بالمتكلمين على إحاطاتهم ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2025/556) الذي يسلط الضوء على التقدم المحرز وأوجه القصور المستمرة على حد سواء ويذكرنا بأن القرار 1325 (2000) لا يزال خريطة طريق أساسية بعد مرور 25 عاما على اتخاذه.

تقر غواتيمالا بأهمية المشاركة الكاملة للمرأة في بناء السلام. وتُظهر تجربتنا أن اضطلاع المرأة بدور فعال يفضي إلى اتفاقات أكثر ديمومة ومجتمعات أكثر قدرة على الصمود. وهو ما حدث في ويويتينانغو، الإقليم الذي يمر بمرحلة ما بعد النزاع، حيث تقود النساء العمليات المجتمعية التي تعزز العدالة وإعادة البناء الاجتماعي. وتمثل قضية سيبور زاركو نقطة تحول تاريخية في المساءلة وجبر الضرر لضحايا العنف الجنسي ومثالا حيا على تطبيق القرار 1325 (2000). وبناءً عليه، نود أن نشدد على الجهود القيّمة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني، ولا سيما ذات الوجود المحلي، والتي تعتبر أول من يقدم الرعاية للناجين بصورة مركزية ويعيد بناء النسيج الاجتماعي.

وتدعم غواتيمالا تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ولايات عمليات السلام والإبقاء على مستشاري شؤون حماية المرأة وسياسة عدم التسامح إطلاقا مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ونرحب باعتراف المجلس بأن هذه الجرائم تشكل سببا يدعو إلى فرض جزاءات فردية، مما يمثل خطوة كبيرة نحو المساءلة. ويجب أن يستمر القرار 1325 (2000) في إلهام المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين في البيئات المتأثرة بالنزاعات، اعترافاً بالدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وتعزيز العدالة والمصالحة ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي وإعادة بناء المؤسسات – وجميعها دعائم أساسية لتوطيد السلام الحقيقي والدائم – مع الاعتراف بأهمية التمويل الدولي لمواصلة دعم هذا الهدف.

ونرى أن العمل الشامل المنجَز داخل منظومة الأمم المتحدة مهم من أجل الحصول على تحليلات للبيانات المتعلقة بنوع الجنس، مما يسهل وضع السياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني وفيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية. ومن المهم في هذا الصدد السعي إلى إقامة الشراكات ومواصلة المجتمع الدولي جهوده من أجل سد الثغرات في المعلومات، وخاصة في حالات الأزمات.

ونكرر نداءنا من أجل دعم حقوق النساء والفتيات وحمايتها وضمانها، بما في ذلك من خلال عمليات المساءلة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة سامسون.

**السيدة سامسون** (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، بالإضافة إلى سان مارينو.

يشكر الاتحاد الأوروبي الأمين العام على تقريره (S/2025/556) ونعترف أيضا بالدور الأساسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

تشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إحدى الأدوات الرئيسية لمنع نشوب الحروب والنزاعات العنيفة قبل اندلاعها وإنهاء الحروب والنزاعات المستعرة وبناء سلام دائم وتحقيق العدالة للضحايا والناجين. واعتمد قادة العالم قبل عام ميثاق المستقبل الذي يدعو إلى جملة أمور منها التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الخطة.

ومع تضاعف الحروب والأزمات، باتت هذه الخطة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى لمنع نشوب النزاعات وإنهائها والحفاظ على السلام وضمان تحقيق العدالة. ولهذا السبب، يرى الاتحاد الأوروبي أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عنصر أساسي في عمله الخارجي، بما في ذلك أنها جزء لا يتجزأ من خطة العمل الجنسانية الثالثة للمفوضية الأوروبية. ويتجاوز التزامنا الكلمات. وننكب على إدماج المرأة والسلام والأمن في كل محور من محاور سياستنا المشتركة للأمن والدفاع، كما وضعناها ضمن التزامات الشراكات الأمنية والدفاعية الثمانية التي أُقيمت مع بلدان ثالثة. وانضممنا أيضا إلى التعهد المشترك الذي أطلقه الأمين العام من أجل زيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام.

أما ميدانيا، فندعم خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في تشاد وكولومبيا على السواء، مع تقديم إسهامات بمبلغ 6 ملايين يورو ونحو 10 ملايين يورو على التوالي. وتمول هذه الإسهامات أيضًا في كولومبيا تدابير اتفاق السلام المراعية للمنظور الجنساني. وتضع برامج الاتحاد الأوروبي في العديد من البلدان الضحايا والناجين من العنف الجنسي والجنساني في صلب عملية بناء السلام. ونرحب أيضا بفرصة العمل مع بلدان أخرى على مبادرات مماثلة.

ويمثل دعم منظمات حقوق المرأة والشبكات النسائية، على الصعيدين الدولي والمحلي، إحدى أولوياتنا الأساسية لأننا ندرك دورها الأساسي. واستجابة لنداءات الأمم المتحدة، زاد الاتحاد الأوروبي دعمه بأكثر من ثلاثة أضعاف، وذلك من 56 مليون يورو إلى 169 مليون يورو خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

ونركز بالقدر نفسه على أهمية الفضاء الرقمي الذي يصبح في الغالب آخر وسيلة لدى النساء للتعبير عن شواغلهن وتنظيم صفوفهن. كما أن تحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن إمكانية وصول النساء والفتيات إلى فضاءات معلوماتية آمنة أمر حيوي لتعزيز الجهود الرامية إلى مواجهة حملات المعلومات المضللة المصممة لتقويض المبادئ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمجتمع المدني، سواء ماليا أو سياسيا. وقد تسهم المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والفتيات في هذه الجهود والعمليات بطرق حاسمة ودائمة في قضية السلام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد غورت** (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتشرف كندا بإلقاء هذا البيان بالنيابة عن 63 دولة عضوا في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ممثلة جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

تستحق الإنجازات الناجمة عن القرار 1325 (2000)، في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذه، الإشادة بها وتتطلب تجديد الالتزام. لقد شهدنا تقدمًا يتمثل في وضع أطر قانونية أقوى وتوافق عالمي متزايد في الآراء بشأن أهمية بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني وتعزيز الجهود لزيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على طاولة السلام.

ولكن ذلك لا يزال غير كاف. ولا تزال النساء والفتيات يواجهن التمييز والعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع. وتُستبعد النساء من عملية صنع القرار. ونحث على أن تجسد جميع آليات السلام والأمن – من التفاوض إلى الوساطة والحوار الوطني والعدالة الانتقالية، وكذلك حفظ السلام – المنظورات الجنسانية وتحقق تكافؤ الجنسين. ولا يجوز أن تكون مشاركة المرأة وقيادتها رمزيتين وحسب؛ فهما شرطان لتحقيق سلام دائم وشامل.

ويجب أن تكون الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن شاملة للنساء والفتيات، بمن فيهن اللواتي يعشن في أوضاع هشة، وأن تستجيب للتحديات العالمية مثل تغير المناخ والمخاطر التي تشكلها التكنولوجيات الرقمية.

ونشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة التمويلية وإعطاء الأولوية للدعم المباشر والقابل للتنبؤ والمرن لحقوق المرأة والمنظمات النسوية، مع اعتبار المساواة بين الجنسين نتيجة رئيسية. وينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء وتمول وتنفذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن يجري رصدها وتتبعها والإبلاغ عنها بشفافية.

ويجب أن تكون المساءلة عنصرا محوريا. ويجب تقديم مرتكبي العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، إلى العدالة لإنهاء الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال المحاكم الوطنية والدولية، وعند الاقتضاء، وفقًا للقانون الدولي. كما يجب أن نكفل إمكانية حصول الضحايا والناجين على الخدمات والحقوق الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والدعم النفسي الاجتماعي والمساعدة القانونية.

وينبغي أن نحمي الذين يروجون للسلام. وتواجه النساء العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وبوجه خاص الموظفون محليا ووطنيا عنفا موجَّها. ويجب أن نذهب أيضا إلى أبعد من ذلك: يجب أن يشمل التعافي بعد انتهاء النزاع النساء وأن يعزز إدماجهن الاقتصادي الهادف بإصلاح ممارسات الجهات المانحة وإزالة عوائق الوصول والدفاع عن حقوق المرأة الاقتصادية وحقوقها في الملكية.

ولا تزال مجموعة الأصدقاء ثابتة في التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسنستمر في إشراك النساء في المفاوضات وتلبية احتياجاتهن الخاصة والاستثمار في قيادتهن الآمنة والكاملة والمتساوية والمجدية.

ويجب أن نستفيد من التقدم المحرز وألا نرتكز عليه. ويجب أن نتولى القيادة بشجاعة ومسؤولية في وقت يتزايد فيه الاختلاف. ويجب أن يثبت المجتمع الدولي أن التزاماتنا ليست شكلية، بل هي حقيقية ومزودة بالموارد وقائمة على النتائج.

أستميحكم عذرا، سيدتي الرئيسة، وأنتقل الآن إلى بيان كندا الوطني.

أكد المجلس قبل خمسة وعشرين عامًا حقيقة بسيطة: السلام بدون المرأة ليس سلامًا على الإطلاق. وعندما تُهمَّش المرأة، فإننا نكون أقل قدرة على الصمود وأقل سيادة وأمانا.

بيد أن الالتزام بالمرأة والسلام والأمن لم يحظَ قط بما يلزم من موارد أو إرادة سياسية للوفاء به. ونحن الآن مجبرون على قضاء وقت ثمين في الدفاع عن التقدم المحرز لتفادي حدوث تقهقر في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لمواجهة التهديدات العالمية، بما في ذلك العنف الذي تدعمه التكنولوجيا والمعلومات المضللة وانعدام الأمن المناخي. وحتى في الوقت الذي يتزايد فيه استخدام العنف الجنسي سلاحا من أسلحة الحرب، يجري إسكات المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعات عن البيئة، بمن فيهن الشابات ونساء الشعوب الأصلية.

(تكلم بالفرنسية)

تشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بعيدا عن كونها اختيارية، عامل تمكين أساسي لاستتباب الأمن. وتزيد من فهمنا للتهديدات وتعزز استجاباتنا وتحسّن قدرتنا على الردع والكشف والدفاع.

ووسعت كندا نطاق تمويل النساء العاملات في مجال بناء السلام ودعمت الجهود المبذولة على مستوى المجتمع المحلي وعززت مبادرة إلسي لزيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء النظاميات، مما يزيد من فاعلية عمليات السلام. وتتمثل مهمتنا الآن في وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المكان الذي لطالما كانت تنتمي إليه، بإدراجها في صميم السلام والأمن.

وتشيد كندا، بمناسبة هذه الذكرى السنوية، بالنساء في المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم اللواتي أحضرن هذه الخطة إلى الأمم المتحدة واللواتي يمضين بها قدما يوميا ويتحملن أكبر تكلفة عندما لا نحقق النتائج المرجوة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد يامازاكي** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، يساور اليابان بالغ القلق إزاء تزايد ردود الفعل المعادية لحقوق المرأة على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام لعام 2025 عن المرأة والسلام والأمن (S/2025/556). ولا تزال المرأة تواجه عوائق هيكلية تحول دون مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة في جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وجهود التعافي بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، ندرك أهمية مشورة لجنة بناء السلام الخطية التي تقدم توصيات ملموسة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتتشرف اليابان بأن تترأس، إلى جانب النرويج، شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن لعام 2025. وشاركت اليابان بهذه الصفة في استضافة ثلاثة اجتماعات، بما في ذلك مناسبة جانبية خلال الأسبوع الرفيع المستوى الذي نُظم مؤخرا والذي أظهر التزامات جميع المناطق على المستوى الوزاري. وستواصل اليابان المشاركة مع الشبكة لتعزيز الحوار الشامل للجميع وتبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون الدولي.

كما تسلط اليابان الضوء على أهمية التصدي للتحديات الناشئة مثل عدم الاستقرار الاجتماعي في مرحلة ما بعد الكوارث والأمن السيبراني في إطار المرأة والسلام والأمن. ويجري تعزيز مشاركة المرأة في التأهب للكوارث والاستجابة لها من خلال نهج شامل للحكومة وبالشراكة مع المجتمع المدني في إطار خطة العمل الوطنية الثالثة لليابان بشأن المرأة والسلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، تسهم اليابان في تعزيز الجهود المبذولة في إطار خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وخصصت اليابان في عام 2025 نحو مليوني دولار لدعم صياغة هذه الخطط في المنطقة.

وتسهم اليابان أيضًا في التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وتدعم اليابان مفوضية الاتحاد الأفريقي في تعزيز مشاركة المرأة في منصات السلام الاستراتيجية وتحليل البيانات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بهدف تمكين المرأة في جهود بناء السلام.

وبدأت اليابان في تنفيذ مبادرات تهدف إلى تعزيز قيادة الشباب في مناصرة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستستضيف اليابان في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام منتدى الجيل القادم المعني بالمسائل الجنسانية في طوكيو، مما سيسهم في تطوير قدرات القادة الشباب الذين سينهضون بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال 25 سنة المقبلة. ولا تزال اليابان ملتزمة التزاما عميقا بضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مجالات السلام والأمن وأداء دور قيادي فيها.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

**السيدة بوينروسترو ماسيو** (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر المكسيك الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار الذي غيّر الخطاب الدولي واعترف بالمرأة بوصفها عنصرا لا غنى عنه في بناء السلام وتوطيده وصونه بعدما كان يُنظر إليها في السابق على أنها مجرد ضحية للنزاع.

وعلى الرغم من أن القرار 1325 (2000) أدى إلى وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا تزال هناك تحديات كبيرة ماثلة. وسأشير إلى تلك التحديات التي نرى أنها الأكثر إلحاحًا.

أولاً، يجب أن نزيد من المشاركة الموضوعية للمرأة في مفاوضات وعمليات السلام، وهو التزام ملح بالنظر إلى وجود عدد أكبر من النزاعات المفتوحة اليوم مقارنة بأي وقت آخر منذ الحرب العالمية الثانية حيث تشكل النساء والفتيات فيها أكثر الفئات تضررا.

ثانيًا، يجب أن نقضي على العنف الجنسي في حالات النزاع والذي يُستخدم على نحو متزايد سلاحا من أسلحة الحرب بصورة مفجعة.

ثالثًا، يجب أن نضمن تمويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بما يتم من عمل في إطار مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحيث يعجل بالتغيير في المؤسسات الأمنية ويعزز نشر المزيد من النساء النظاميات.

رابعًا، يجب أن نوائم بين هذه الخطة وعمليات أخرى متعددة الأطراف وأن نعزز مشاركة الشباب، مما يشكل عنصرا أساسيا في توسيع وإثراء مساحات الحوار والثقة.

واعتمدت المكسيك في عام 2021 خطة عملها الوطنية لتعميم المساواة بين الجنسين في جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وقُدمت ثلاثة تقارير متابعة وستكون الخطة الثانية، للفترة ما بين 2026 و 2030، جاهزة قريبًا. وزادت المكسيك من مشاركة النساء النظاميات، تماشيا مع التزاماتها الدولية، لتصل إلى 55 في المائة من الأفراد المنتشرين حالياً في عمليات السلام، مقارنةً بنسبة 22 في المائة المسجَّلة في البداية.

وعلاوةً على ذلك، تشكل سياستنا الخارجية المناصرة لقضايا المرأة المبدأ التوجيهي لعملنا الدولي ونشجع القيادة النسائية في منطقتنا الجغرافية من خلال الشبكة الأيبيرية الأمريكية للوسيطات التي ترأسها المكسيك. وعلى الصعيد الوطني، يُشرك نموذج "نساجات الأمة" 000 60 امرأة في جميع أنحاء البلد، مما يدل على أن السلام يُبنى من مستوى المجتمع المحلي.

أخيرا، تعيد المكسيك تأكيد التزامها بهذه الخطة وتتوجه بدعوة رسمية للاحتفاء بإرث القرار 1325 (2000)، ليس فقط بتذكر أهميته التاريخية، بل أيضا ببناء عالم تكون فيه المرأة بلا منازع نصير السلام الذي نسعى إلى تحقيقه جميعا.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

**السيد دي وولف** (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بلجيكا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن وتشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة.

كما أود أن أشكر صراحةً السيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتها. وأشكر أيضا السيدة أوسكوفا والسيدة عريقات على أفكارهما الثاقبة.

ويشرفني أن ألقي البيان التالي بصفتي الوطنية.

لقد مر 25 عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000). ومع أننا نفخر بالمعرفة والأدوات والولايات القوية الموجودة بخصوص المرأة والسلام والأمن، لا يزال يساورنا القلق لأن الفجوة في التنفيذ تظل كبيرة. ونواجه اليوم المزيد من النزاعات وحالة أعمق من عدم الاستقرار وتراجع الديمقراطية وهجمات مستهدفة للمساواة بين الجنسين.

ومن المؤسف أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ورؤيتها للسلام والمساواة تتعرض في عام 2025 لتهديد غير مسبوق.

ويعترف تقرير الأمين العام بالدور الحاسم للبيانات والتحليلات الجنسانية في منع نشوب النزاعات والأزمات والاستجابة لها. ونتفق تماما مع هذا الرأي.

ونود اليوم أيضًا أن نؤكد بوجه خاص على ثلاثة مجالات ذات أولوية وهي: النهوض بمشاركة المرأة، وتعزيز قيادة الفتيات، وحماية الحيز المدني.

أولا، يجب أن تؤثر المرأة تأثيرا مباشرا وملموسا في عملية صنع القرار على أعلى المستويات من أجل منع نشوب النزاعات وإنهائها والحفاظ على السلام وتحقيق العدالة. وهذه ليست مسألة تتعلق بالشمول. إنها مسألة ضرورة. وبات الطابع الملح للحالة واضحا في ظل تعثر التقدم واستمرار الأزمات في غزة وأوكرانيا وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإيران وهايتي والسودان وسورية واليمن وغيرها. وتدعو بلجيكا إلى تجديد الالتزام وتكثيفه وإعطاء الأولوية لهذه الركيزة الأساسية المتمثلة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع مراحل تسوية النزاعات، بما في ذلك المفاوضات الرامية إلى وقف التصعيد ووقف إطلاق النار، ليست اختيارية. بل هي ضرورية.

ثانيا، يجب أن نعترف بالدور القيادي للمرأة في عمليات السلام ونرتقي به، بما في ذلك عندما يكون غير رسمي أو خارج المفاوضات الرسمية التقليدية. ومما يؤسف له أن الفتيات والشابات لا يزلن يتأثرن على نحو غير متناسب ويُتجاهلن في كثير من الأحيان في النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. وتُقيَّد في الغالب إمكانية حصولهن على التعليم والرعاية الصحية والتنقل، بينما تتزايد مخاطر الزواج القسري والاستغلال وسوء المعاملة. ولكن الفتيات والشابات لسن مجرد ضحايا. إنهن عناصر تغيير وقائدات المستقبل. ويجب أن نحرص على إسماع أصواتهن واحترام حقوقهن من خلال إشراكهن بفعالية في جميع مراحل عمليات صنع القرار وتوفير ما يحتجنه من دعم للنجاح. ولا يتعلق الأمر بمجرد تلبية احتياجاتهن الفورية، بل أيضا بتمكينهن من بناء مستقبلهن ومواصلة تعليمهن والحصول على استقلاليتهن.

ثالثا، فلنتذكر أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن متاحة اليوم بفضل جهود عدد لا يحصى من النساء ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات الشعبية والمدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام. إنهن يمضين قدما بالخطة في ظل تعرضهن في الغالب لمخاطر شخصية كبيرة.

ويساور بلجيكا بالغ القلق إزاء القيود المتزايدة على الحيز المدني من خلال الرقابة والمراقبة والأعمال الانتقامية والترهيب والعنف. ويجب أن نبذل المزيد من الجهد لدعم النساء وحماية مساحة عملهن سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وتكتسي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أهمية محورية في معالجة التحديات الحاسمة في عصرنا انطلاقا من تغير المناخ والإرهاب إلى تحديد الأسلحة والتنمية المستدامة والتلاعب بالمعلومات. ويجب أن نضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صلب صنع القرار على الصعيد العالمي. إن حقوق النساء والفتيات ليست اختيارية عندما يتعلق الأمر بتحقيق السلام والأمن. فهي أساسية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

**السيدة ميمران روزنبرغ** (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إسرائيل البيان الذي أدلت به الرئيسة المشاركة لمجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

تجري هذه المناقشة عشية الذكرى السنوية المؤلمة لمرور عامين على الهجوم الإرهابي المروع الذي نفذته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما قتلت الحركة وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى بوحشية أكثر من 200 1 شخص من النساء والرجال والأطفال بدم بارد. ولم تسلَم النساء والفتيات. فقد تعرضن للاغتصاب والتعذيب والتشويه واستُخدمت أجسادهن أداةً للإرهاب.

وأكد تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2025/389) وجود معلومات واضحة ومقنعة تشير إلى تعرض بعض الرهائن الذين أُخذوا إلى غزة لأشكال مختلفة من العنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال فترة احتجازهم، كما خلص التقرير إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بوقوع عنف جنسي خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر في مواقع متعددة، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي.

ويسلط تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لعام 2024 الضوء على الارتفاع المثير للقلق بنسبة 87 في المائة في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى محاسبة المسؤولين عن جميع أعمال العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاضطهاد الجنساني. ونؤيد هذا النداء ويجب أن نتخذ إجراءات بناءً عليه.

لقد حان الوقت لكي يطبق المجلس ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً نفس المعايير على جميع الجناة. إن إدراج حماس في تقرير الأمين العام اعتراف طال انتظاره بجريمتهم. لذلك، نحث المجلس على اتخاذ الخطوة التالية: تصنيف حماس منظمة إرهابية بموجب المعايير الدولية ذات الصلة. فالمساءلة لا يمكن أن تكون انتقائية. وعدم محاسبة حماس على فظائعها ضد النساء الإسرائيليات يقوض جوهر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

واليوم لا يزال هناك 48 رهينة في غزة، بما في ذلك جثة امرأة إسرائيلية اسمها عنبار هيمان. وإسرائيل على استعداد لتنفيذ المرحلة الأولى من خطة الرئيس ترامب للإفراج الفوري عن جميع الرهائن وستواصل العمل بالتعاون الكامل مع الرئيس وفريقه من أجل إنهاء الحرب وفقاً للمبادئ المنصوص عليها.

لقد حظيت الخطة التي اقترحها الرئيس ترامب بدعم واسع من العديد من الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم وتجسّد تحالفاً واسعاً من أجل السلام. ويجب استخدام هذه القاعات لتعزيز السلام وليس لانتقاد محاولات تحقيقه. وينبغي ألا تُستخدم كمنبر لأجندة ذات دوافع سياسية لا تساعد الشعب الفلسطيني، بل تدعم فقط تنظيم حماس الإرهابي المتطرف والقاتل.

وترتبط الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ارتباطاً وثيقاً بالهوية الوطنية الإسرائيلية. فمنذ تأسيسنا، أُدرج مبدأ المساواة بين الجنسين في إعلان استقلال إسرائيل. وكانت إسرائيل من أوائل البلدان التي شرّعت حقوقاً متساوية للمرأة، ولدينا اليوم منسق لشؤون المرأة والسلام والأمن على مستوى السفراء، ونحن أعضاء عاملون في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، تعرب إسرائيل عن استيائها العميق من أن تقرير الأمين العام حول المرأة والسلام والأمن الذي يغطي التطورات خلال عام 2024 لا يشير على الإطلاق إلى النساء الإسرائيليات اللاتي احتجزن كرهائن في غزة خلال تلك الفترة.

وعلى الرغم من أهوال الحرب، تواصل إسرائيل تعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات وقيادتها لها، ونفخر بأن النساء الإسرائيليات يشغلن مناصب عليا في الدبلوماسية والأمن والقطاعين العام والخاص.

وفي أعقاب هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتمدت حكومة إسرائيل قراراً بشأن تقديم المساعدة للنساء في فترات الطوارئ أدى إلى إنشاء مركز معلومات وطني لتنسيق الجهود الحكومية والمحلية التي تدعم النساء في حالات الطوارئ. وهذا التدبير، إلى جانب البرامج الجديدة للتمكين الاقتصادي للنساء النازحات، يجسّد الكيفية التي تدمج بها إسرائيل المبادئ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الوقت الفعلي، حتى أثناء النزاع.

وترحب إسرائيل أيضاً بالأهداف التطلعية الواردة في تقرير الأمين العام، مثل الدعوة إلى ثورة بيانات جنسانية لسد الفجوات في المعلومات وتوجيه السياسات، على سبيل المثال لا الحصر. ومن هذا المنطلق، قامت الهيئة الإسرائيلية للنهوض بوضع المرأة، بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزية، بتطوير نظام وطني لبيانات العنف الجنساني – وهو أول إطار متكامل من نوعه في جميع أنحاء العالم – يجمع البيانات من عدة وزارات حكومية وشركاء من المجتمع المدني في أداة واحدة متماسكة وقائمة على الأدلة. ولا يدعم النظام تخطيط السياسات الوطنية فحسب، بل يضمن أيضاً الشفافية وإمكانية وصول الجمهور إلى البيانات. وننظر إلى هذه المبادرة كنموذج لكيفية تفعيل البلدان لرؤية الأمين العام من أجل تحسين البيانات في مجالي السلام والأمن.

وستعقد إسرائيل، خلال حملة الستة عشر يوما من النشاط الدعوي لمناهضة العنف الجنساني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، اجتماع مائدة مستديرة افتراضي دولي لعرض هذه الأداة الجديدة وأفضل الممارسات ذات الصلة، وندعو الدول الأعضاء الأخرى للانضمام إلينا ومشاركة أفضل الممارسات.

ولن نتطرق إلى محاولات بعض المتكلمين اليوم لخلق روايات كاذبة. فهذه التحريفات لا تدنّس ذكرى الضحايا وتنتهك كرامة الناجين والعائلات المفجوعة فحسب، بل تنشر أيضاً معلومات مغلوطة عنيفة عن بلدي.

وبعد مرور عامين على هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والحرب التي أعقبته، تواصل النساء الإسرائيليات الاضطلاع بدور قيادي كناجيات وقائدات وصانعات سلام ومدافعات عن حقوق الإنسان. ولا تزال إسرائيل ثابتة في التزامها بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة – ليس في مجالي السلام والأمن فحسب، ولكن في جميع جوانب المجتمع.

فلنحوّل هذا العام، الذي يوافق مرور 30 عاماً على إعلان بيجين و 25 عاما على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من مجرد عام لإحياء الذكرى إلى عام للتغيير الحقيقي. ولنقرن أقوالنا بالأفعال لضمان مساءلة جميع الجناة وحماية جميع الناجين ومشاركة جميع النساء في كل مكان.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتقدم مالطة بالشكر للأمين العام على تقريره ولمقدمات الإحاطات على إحاطاتهن الثاقبة. وفي هذه المناسبة، من المهم التذكير بأن القرار 1325 (2000) كان نتيجة تعاون واسع النطاق قادته ناميبيا بين جميع أعضاء المجلس ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.

وتؤيد مالطة البيانين اللذين أُدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

يواجه العالم اليوم سلسلة من التحديات غير المسبوقة. إذ نشهد نزاعات واسعة النطاق في مختلف المناطق، وتهديدات متزايدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وردود أفعال معادية للمنظور الجنساني.

وإزاء هذه الخلفية، وبينما نحتفل بمرور 25 عاماً على اعتماد القرار 1325 (2000) وإطلاق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نتذكر أن موضوع المرأة والسلام والأمن يجب أن يظل أولوية مشتركة كونه أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن للإقصاء والتمييز والعنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وميانمار والسودان وغزة وأوكرانيا، بوصفها أماكن تجسد التحديات والاتجاهات الأكثر إلحاحاً وانتشاراً التي تؤثر على النساء والفتيات.

ودعت مالطة باستمرار لمشاركة المرأة على نحو كامل وهادف وآمن وعلى قدم المساواة في عمليات السلام. وطوال فترة عضويتنا في مجلس الأمن وخلال فترة رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام الماضي، أظهرنا قيادة سياسية من خلال تعزيز العناصر المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في البنود الجغرافية والمواضيعية المدرجة على جدول الأعمال، مع ضمان أن تُمنح أصوات النساء في كل مكان، بمن فيهن ممثلات منظمات المجتمع المدني أو المدافعات عن حقوق الإنسان، منبراً تُسمع من خلاله.

وعلاوة على ذلك، ساهمنا هذا العام أيضاً في العمل في مجال المرأة والسلام والأمن من خلال التمويل الموجه إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وقد عُيِّنت مالطة أيضاً جهة تنسيق بشأن الأحكام الجنسانية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. ومن خلال هذا الدور الذي سنضطلع به حتى كانون الأول/ديسمبر 2026، ستعمل مالطة على إبراز أهمية المنظور الجنساني في تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية وتفعيل المواد المتعلقة بالجوانب الجنسانية في المعاهدة.

وتقوم مالطة حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على صياغة خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بعد عملية تشاور واسعة النطاق بين الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشباب. وكان الهدف من ذلك وضع خطة عمل وطنية طموحة وقابلة للتنفيذ، وفي الوقت نفسه مرنة وقادرة على التكيف مع الواقع المتغير.

ولا تزال مالطة ثابتة في التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبتنفيذها. ونؤكد على نهج عدم التسامح مطلقاً مع أي عنف ضد النساء العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان وندعو إلى المساءلة عن الأعمال الشنيعة التي غالباً ما تُرتكب من دون عقاب. ويجب أن تكون الحماية في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

في الختام، وبعد مرور 25 عاماً، من الضروري التفكير ملياً في التقدم المحرز والعمل الذي لا يزال ينتظرنا لتحقيق الغرض من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل كامل. وإن كانت الأعوام الخمسة والعشرون الماضية قد علمتنا شيئاً، فهو أن السلام لا يتحقق من دون المرأة. فلنضمن إذن أن تكون المرأة موجودة على طاولة الحوار، وأن يتم إفساح المجال لها، وأن تكون في قلب عمليات السلام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد تشوريتش هرفاتينيتش** (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومقدمات الإحاطات من المجتمع المدني على آرائهم.

وتؤيد كرواتيا البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

على الرغم من الالتزامات الطموحة التي أعقبت اعتماد القرار التاريخي 1325 (2000)، فإن التقدم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قد توقف. ويستمر تجاهل المرأة في المناقشات المتعلقة بالسلام، بينما تعاني باستمرار من مستويات عالية من العنف الجنسي والجنساني في النزاعات. وقد أدى عدم الاستقرار العالمي وتزايد تجاهل القانون الدولي إلى زيادة تقويض حقوق الإنسان المكفولة للمرأة. ولكل هذه الأسباب، يجب أن يكون نقاش اليوم بمثابة دعوة للعمل، وإلا فإننا نخاطر بفقدان التقدم الذي ناضلنا جاهدين لتحقيقه. وتلتزم كرواتيا التزاما كاملا بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبتنفيذها. وقد نفذنا حتى الآن خطتي عمل وطنيتين ونضع اللمسات الأخيرة على الخطة الثالثة، مع تعزيز الرصد والتقييم لضمان تحقيق أثر قابل للقياس. واستضافت كرواتيا تدريباً سابقاً للنشر معتمداً من الأمم المتحدة للضابطات من جميع أنحاء العالم، كما قامت بترقية النساء إلى عدد من المناصب القيادية في القطاعين العسكري والأمني.

وبناءً على التزاماتنا في ميثاق المستقبل، من الأهمية بمكان في هذه المرحلة إظهار الإرادة السياسية من خلال دعم الأدوات والصكوك القائمة التي تعطي الأولوية لسلامة المرأة وإدماجها على نحو فعال ومشاركتها الكاملة في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الأوسع نطاقاً. ويشمل ذلك أيضا دعم الناجيات والمجتمع المدني والمنظمات النسائية، لا سيما على المستوى المحلي. فدورهم حاسم في الدعوة إلى السلام والتنمية الطويلة الأجل والعدالة. كما نؤكد على أهمية جمع بيانات جنسانية عالية الجودة لتعزيز رصد التقدم المحرز وصنع السياسات القائم على الأدلة.

وأخيراً، فإن ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به أمر بالغ الأهمية. ولا يجسّد ذلك تفانينا في الوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا فحسب، بل أيضاً مصداقيتنا كدول أعضاء في ضمان تنفيذ المبادرات

التي دعمناها. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على لجنة بناء السلام ودورها المهم في دعم عمليات بناء السلام في البلدان الهشة، مع التركيز بشكل خاص على مشاركة المرأة. ولتعظيم أثر صندوق بناء السلام على أرض الواقع، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للصندوق ولبرامجه المراعية للاعتبارات الجنسانية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

**السيد ثابا** (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر رئاسة الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المهمة جدا. كما أود أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمات الإحاطات على العروض المتبصرة والشاملة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) – وهو اعتراف تاريخي بدور المرأة في السلام والأمن. ونؤكد من جديد أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه من دون المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء. فقيادتهن تعزز عمليات السلام وتحمي الحقوق وتبني مجتمعات قادرة على الصمود. ولكن على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال التنفيذ متفاوتاً. فغالباً ما تكون مشاركة المرأة رمزية، والتمويل محدود، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع آخذ في الارتفاع، وآليات المساءلة لا تزال ضعيفة. وهذه لحظة للتفكير في إنجازاتنا وأوجه قصورنا ولتجديد عزمنا الجماعي على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل كامل.

ولا تزال نيبال ملتزمة التزاماً ثابتاً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ففي 2011، أصبحنا أول بلد في جنوب آسيا وثاني بلد في آسيا يعتمد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرارين 1325 (2000) و 1820 (2008). وتركز خطتنا الثانية، التي أُطلقت في عام 2022، على دعم النساء والأطفال المتضررين من النزاع المسلح في نيبال. وتتمسك نيبال، بوصفها بلداً رائداً من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وأكبر مساهم بحفظة سلام من النساء، بأعلى معايير السلوك. وتتواصل النساء العاملات في حفظ السلام لدينا مع المجتمعات المحلية وتبني الثقة وتحمي المدنيين. وفي الاجتماع الوزاري الأخير للأمم المتحدة لحفظ السلام الذي عُقد في ألمانيا في أيار/مايو من هذا العام، تعهدت نيبال بتعزيز إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال التدريب على القيادة المراعية للمنظور الجنساني، ونشر فصائل اشتباك تمثل النساء 50 في المائة من قوامها، وإنشاء وحدة شرطة مشكلة مخصصة بقيادة نسائية.

وأود أن أسلط الضوء على ست أولويات رئيسية.

أولاً، يجب أن نضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء في جميع مراحل عمليات السلام وصنع القرار السياسي، بدءاً من الإنذار المبكر والوساطة وصولاً إلى التعافي والحوكمة بعد انتهاء النزاع. فالنساء يجلبن معهن الخبرة الحياتية والثقة والالتزام العميق بالعدالة الاجتماعية والتعليم والرعاية المجتمعية – وهي أولويات تؤدي إلى سلام أكثر دواماً وشمولاً للجميع. ويجب رفع مستوى قيادتهن في عمليات حفظ السلام وإعادة الإعمار من خلال الإرشاد والتدريب والنشر العادل.

ثانياً، يجب أن نعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات المراعي للمنظور الجنساني من خلال دمج التحليل الجنساني في أنظمة الإنذار المبكر وجهود بناء السلام وتقييم المخاطر. ومن الضروري توفير التدريب الذي يراعي المنظور الجنساني لجميع الرتب، مع التركيز بقوة على حماية المدنيين ومنع العنف الجنسي. ومن الضروري أيضاً دمج المزيد من النساء في قوات الأمن، مما يعزز الفعالية التشغيلية وثقة المجتمع.

ثالثاً، يجب أن نضمن الحماية من جميع أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك في حالات النزاع وما بعد النزاع. وهذا يتطلب آليات قوية للمساءلة والرصد لتتبع التقدم المحرز وضمان التنفيذ وسد الفجوة المستمرة بين السياسات والممارسات.

رابعاً، هناك حاجة ماسة إلى زيادة الدعم المالي لتنفيذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فالتمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به ضروري لتحويل الأقوال إلى نتائج. ويجب علينا زيادة الاستثمارات في عمليات بناء السلام التي تقودها المرأة، وتعزيز القدرات المؤسسية، وضمان تحقيق أثر قابل للقياس. ويجب تعزيز الهياكل لدعم خبرات المرأة وتعزيز تعاون أوثق مع المجتمع المدني والنساء العاملات في مجال السلام.

خامساً، ينبغي تسخير قدرات النساء الرقمية والتكنولوجية لحماية وتعزيز أصواتهن ومشاركتهن. ويمكن للتكنولوجيا أن تدعم القيادة وأن توسع نطاق الوصول إلى مساحات صنع القرار وأن تحمي المساهمات في السياقات الهشة. ويجب أن نستثمر في تعميم التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الحماية عبر الإنترنت ودعم الابتكار الذي يمكّن النساء العاملات في مجال السلام.

وأخيراً، فإن تعزيز التعاون الدولي أمر حيوي لبناء القدرات الوطنية، بما في ذلك من خلال التمويل والمساعدة التقنية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بفعالية.

وفي الختام، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست هامشية – بل هي أساسية لبناء سلام دائم وقادر على الصمود وشامل للجميع. وعندما تتولى النساء القيادة، تصبح اتفاقات السلام أكثر استدامة، والمؤسسات أكثر موثوقية، والمجتمعات أكثر قدرة على الصمود. فلنعمل بالتزام وقناعة لبناء سلام شامل في تصميمه ودائم في تأثيره.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

**السيد مايذن** (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلت به كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ويصادف هذا العام مرور 25 عاماً على اتخاذ القرار 1325 (2000) – وهي لحظة تاريخية وضعت مشاركة المرأة وقيادتها في صميم موضوعي السلام والأمن. مع ذلك، وبعد مرور ربع قرن، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تتعثر فحسب، بل تتراجع في بعض الأماكن. ولا تزال المرأة مستبعدة من عمليات السلام، ويستمر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع مع إفلات الجناة من العقاب، ولا تزال المنظمات التي تقودها النساء تعاني من نقص مزمن في التمويل. وتستمر النزاعات القائمة اليوم في إثقال كاهل النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ففي غزة، تلد النساء الحوامل من دون مياه نظيفة أو كهرباء أو رعاية طبية.

وفي السودان، تواجه النساء الهاربات من العنف مخاطر متزايدة من العنف الجنسي. وفي أفغانستان، تواجه النساء والفتيات إقصاءً واضطهادًا مروّعين. وفي مخيمات اللاجئين وفي المستشفيات التي تعرضت للقصف وفي نقاط توزيع الغذاء، تحافظ النساء على تماسك العائلات والمجتمعات المحلية، بشكل خفي في كثير من الأحيان، ولكن لا غنى عنه دائماً. مع ذلك، وحتى مع تحملهن هذه الأعباء، فإنهن مستبعدات من طاولات السلام التي تشكّل مستقبلهن.

وعندما ينتهي القتال، غالباً ما تكون النساء هن من يبادرن بجهود المصالحة والتنظيم واستعادة الأمل. لقد شهدت أيرلندا بشكل مباشر أن السلام يكون أقوى وأكثر شمولاً واستدامة عندما تشارك في صنعه المرأة بشكل هادف.

ونسلط الضوء على ثلاث أولويات لدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من حيث المبدأ والممارسة.

أولاً، يجب ضمان مشاركة المرأة على نحو كامل ومجدٍ وعلى قدم المساواة في جميع عمليات السلام والعمليات السياسية. وهذا يعني تفكيك الحواجز التي تستبعد المرأة، مما يؤدي إلى التأثير وليس فقط الحضور.

ثانياً، يجب توفير موارد مستدامة لمنظمات المجتمع المدني المحلية التي تقودها النساء. وغالباً ما تكون هذه المجموعات أول من يستجيب وآخر من يغادر.

ثالثاً، يجب أن يعزز المجتمع الدولي جهوده لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. ويجب أن يكون الناجون في قلب استجابتنا، ولا يمكن أن تكون المساءلة أمراً ثانوياً.

وأطلقت أيرلندا مؤخراً خطة عملها الوطنية الرابعة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتتناول الخطة، التي تستند إلى الركائز الأساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حقائق التهديدات الحالية واحتياجات بناء السلام في المستقبل. وتركز الخطة على التقاطع والإدماج بين الأجيال. وتعترف بأن النساء والفتيات المتضررات من النزاع لا يشكلن مجموعة متجانسة. حيث تواجه الشابات والنساء ذوات الإعاقة والنساء المهاجرات وغيرهن أشكالاً متداخلة من التمييز، وشكلت هذه الأشكال الخطة منذ البداية.

وإذ نتطلع إلى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، تؤكد أيرلندا من جديد التزامها بالوقوف إلى جانب النساء والفتيات بكل تنوعهن، وإسماع أصواتهن، ودعم قيادتهن، والوفاء بالوعود التي قطعناها لهن.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

**السيد عرفة** (لبنان): يُهنئ لبنان روسيا الاتحادية على رئاستها لمجلس الأمن للشهر الحالي، ويشكر جمهورية كوريا على رئاستها للمجلس خلال الشهر الماضي.

ويُثمّن لبنان عالياً عقد هذا النقاش المفتوح حول المرأة والسلام والأمن، سيما وأنه يُحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2010) نهاية الشهر الحالي.

يؤمن لبنان بدور المرأة الأساسي في بناء السلام والحفاظ عليه وفي منع النزاعات وفي إعادة الإعمار بعد الأزمات. فالمرأة ليست فقط متلقّية لتداعيات النزاعات، بل هي فاعلة أساسية في حلّها وفي صياغة مستقبل المجتمعات على أسس العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية. من هذا المنطلق، يواصل لبنان التزامه بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عبر مواصلة العمل على خطته الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2010)، التي سيتم عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها نهاية العام الحالي.

كذلك تم تطوير خطة العمل الجديدة للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية للفترة 2025–2028، التي تُترجِم الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان للفترة 2022–2030 بطريقة تستجيب لمختلف أوجه عدم المساواة الطويلة الأمد والتحديات الملحّة التي يواجهها لبنان اليوم. كما يحرص لبنان على إشراك النساء في جميع مراحل صنع القرار، بما في ذلك ضمن المؤسسات العسكرية والأمنية، وعلى تعزيز الأطر القانونية التي تحمي حقوق النساء والفتيات وتمنع جميع أشكال العنف وتعزز دورهن في المجتمع.

يشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير حول المرأة والسلام والأمن إلى أن النساء والفتيات هن الأكثر عُرضة للمخاطر والتحديات، وأبرزها الحروب والنزاعات المسلّحة. فالحروب لا تفرّق بين ضحاياها، لكنها تُثقل كاهل النساء بشكلٍ خاص. وللأسف، عانت المرأة اللبنانية – ولا تزال – من ويلات النزاعات والحروب، وكان آخرها العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان منذ العام الماضي. ومع ذلك، أثبتت المرأة اللبنانية مرة جديدة قدرتها على الصمود والمشاركة الفاعلة في جهود الإغاثة وإعادة الإعمار، سواء على المستوى السياسي والمؤسساتي، أو من خلال منظمات المجتمع المدني أو المبادرات المحلية.

إن الواقع الذي نعيشه اليوم يدفعنا إلى التأكيد مجدداً على أهمية القرار 1325 (2010). فبعد 25 عاماً على اعتماده، حان الوقت لتضافر الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لتنفيذ بنوده كاملة. وفي هذا الإطار، يُجدّد لبنان التزامه بالعمل مع كافة الشركاء الوطنيين والدوليين لتعزيز هذا المسار، وضمان أن تكون المرأة في صلب الخطة المتعلقة بالسلام والأمن العالميين.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد غوميث هيرناندیث** (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تمثل بداية شهر كامل من الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) الذي أنشأ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتؤيد إسبانيا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن التي هي عضو فيها.

في السنوات الخمس الماضية، تعثّرت عملية النهوض بحقوق النساء والفتيات، بل وتراجعت. وقد ازداد التمييز الجنساني، ولا تزال الحواجز الهيكلية لعدم المساواة ضد المرأة قائمة. والمثال الأكثر إثارة للصدمة هو الحالة الراهنة للنساء والفتيات في أفغانستان، حيث تم تقليص أبسط حقوقهن الأساسية منذ مجيء نظام طالبان.

ولهذا السبب، لا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تمثل أولوية للسياسة الخارجية الإسبانية. وفي هذه الذكرى السنوية، تتمسك إسبانيا بقناعة راسخة: أن تكون معياراً في الدفاع عن هذه الخطة وتعزيزها من أجل مواصلة إحراز تقدم نحو تنفيذها الكامل، إذ لا يزال الطريق طويلاً أمامنا. وفي هذه الذكرى السنوية، تنتهي إسبانيا من صياغة خطة عملها الوطنية الثالثة، مع إطار عمل تمويلي يضمن تنفيذها.

وفي وقت يشهد انتهاكات مستمرة للقانون الدولي الإنساني، في فلسطين وأوكرانيا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من السياقات، ركز المعتكف السنوي بشأن القانون الدولي الإنساني، الذي تنظمه إسبانيا سنوياً، هذا العام على العلاقة المتبادلة بين القانون الدولي الإنساني والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك على التحديات التي تواجه تنفيذ الإطار الدولي القائم.

وأود أن أشارككم بعض الملاحظات حول كيفية المضي قدماً في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولاً، ترتكز الخطة على ركيزة الوقاية. فالدفاع عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين هما شرطان مسبقان لخلق مجتمعات أكثر عدلاً وقدرة على الصمود في مواجهة النزاعات المحتملة.

ثانياً، يجب علينا أن نشجع بنشاط مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في جميع مراحل النزاع لأن مشاركة المرأة في مثل هذه العمليات تضمن الامتثال للاتفاقات واستدامتها.

ثالثاً، من الضروري دعم عمل منظمات المجتمع المدني التي تقف في الخطوط الأمامية لرعاية النساء والفتيات وتقوم بمهام تتعلق بالحماية والجبر والتدريب. وتساهم إسبانيا بموارد في مختلف برامج الأمم المتحدة التي تعزز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المجتمع المدني، بما في ذلك صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ إنشائها، وقدمت مساهمة إجمالية قدرها 7 ملايين يورو هذا العام.

رابعاً وأخيراً، تشدد إسبانيا على أهمية المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات. وتدعم إسبانيا الجهود الدولية الرامية إلى ضمان المساءلة عن هذه الجرائم، ومن بينها المحكمة الجنائية الدولية التي تبرز بوصفها جهة رائدة في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أرسلت إسبانيا مع عدة بلدان رسالة إحالة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن حالة النساء والفتيات في أفغانستان.

وبذلت إسبانيا جهوداً كبيرة لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتضع استراتيجيتها للإجراءات الخارجية للفترة 2025-2028 مرة أخرى السياسة الخارجية المناصرة لقضايا المرأة في صميم عملنا الدولي، اقتناعاً منها بأن المساواة بين الجنسين شرط لا غنى عنه لبناء السلام والعدالة وعنصر أساسي لمنع الأذى الهائل الذي يسببه العنف ضد المرأة وحمايتها وجبر الضرر الهائل الذي يلحق بها بسبب كونها امرأة على وجه التحديد.

وكما يشير تقرير الأمين العام، يجب أن تكون هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرون نقطة تحول حتى نتمكن في السنوات الخمس المقبلة من تحقيق نتائج ملموسة. إننا مدينون بذلك لنصف سكان العالم.

فمن دون مشاركة المرأة في صنع القرار في عمليات السلام لن يكون هناك سلام دائم، ومن دون سلام دائم لن يكون هناك مستقبل سلمي للبشرية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد لارسن** (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد مرور خمسة وعشرين عاما على اعتماد القرار 1325 (2000)، لا يزال الأثر التحويلي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن غير محقق إلى حد كبير. ويجب أن تكون هذه الذكرى السنوية دعوة للعمل.

نلتقي اليوم على خلفية نزاع مدمر وتآكل للديمقراطية وتفاقم في أوجه عدم المساواة. وتشعر أستراليا بقلق بالغ إزاء الجهود المتعمدة لعكس مسار التقدم العالمي في مجال المساواة بين الجنسين. ولا تزال النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم مستبعدات من عمليات السلام وممثلات تمثيلاً ناقصاً في المؤسسات المكلفة بدعم السلام والأمن. ويتعرضن على نحو غير متناسب للعنف الجنسي والجنساني، ويحرمن من إمكانية اللجوء إلى العدالة ومن الفرص الاقتصادية.

وفي أفغانستان، تواصل حركة طالبان إظهار ازدراءها لحقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، حيث تحظر تعليم الفتيات بعد الصف السادس وتجبر النساء والفتيات على أن يلزمن منازلهن وتقيّد حصولهن على الخدمات الطبية الأساسية. وتدعو أستراليا حركة طالبان إلى الامتثال لالتزامات أفغانستان القانونية الدولية. وفي وقت سابق من هذا العام، خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن روسيا مسؤولة عن نمط من السلوك غير القانوني بشكل واضح على نطاق واسع في أوكرانيا، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح حرب. وفي ميانمار، تتحدث تقارير عن ارتكاب المجلس العسكري للعنف الجنسي وتعمده عرقلة الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وتواجه حوالي 000 220 امرأة حالات حمل تنطوي على خطورة.

إن تآكل حقوق النساء والفتيات يقوض السلام والأمن. فهو يعيق قدرتنا الجماعية على منع نشوب النزاعات وبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات تقود فيها أستراليا التقدم بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولاً، إن أستراليا، وإذ تسترشد بخطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، تستثمر في قيام المرأة بدوري قيادي في منع نشوب النزاعات وعمليات السلام. والبيانات واضحة: عندما تشارك المرأة، فإن احتمالات استمرار اتفاق السلام لأكثر من 15 عاماً تزيد بنسبة 35 في المائة. ومن خلال دعمنا لمبادرات مثل شبكة النساء وسيطات السلام في جنوب شرق آسيا، ساعدت أستراليا في تيسير حوارات تاريخية عبر الحدود بين المجتمعات المحلية في تيمور – ليشتي والجماعات النازحة في تيمور الغربية، مما حفز على وضع خريطة طريق بقيادة المجتمع المحلي من أجل المصالحة.

ثانياً، تواصل أستراليا تعزيز دعمها للمرأة في حفظ السلام. وقد أثبتت الشراكات، بما في ذلك مع صندوق مبادرة إلسي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فعاليتها في الحد من العوائق التي تحول دون نشر نساء في عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من أن وتيرة التغيير لا تزال بطيئة، فإن البيانات تروي قصة مشجعة:

فعدد النساء المنتشرات الآن في عمليات الأمم المتحدة للسلام أكبر من أي وقت مضى. وستواصل أستراليا الاستثمار في الجيل القادم من القيادات النسائية.

ثالثاً، تستثمر أستراليا مبلغ 1,5 مليون دولار في الصندوق العالمي للناجيين لدعم التدابير التعويضية المؤقتة التي يقودها الضحايا والناجون ولإظهار القيادة في وقت يتراجع فيه الاستثمار العالمي في المرأة والسلام والأمن.

ونشعر بالهلع إزاء الزيادة بنسبة 87 في المائة في الحالات الموثقة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع على مدى عامين. فوراء كل حالة تم التحقق منها، هناك عدد لا يحصى من الناجين الذين لا تزال معاناتهم غير مرئية. ويجب أن تكون المساءلة غير قابلة للتفاوض ويجب تقديم الجناة إلى العدالة ويجب أن يحصل الناجون على طائفة كاملة من التدابير التعويضية التي يستحقونها.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مجرد خانة تتطلب وضع علامة عليها – بل هي شرط أساسي للسلام الدائم القائم على العدالة واستيعاب الجميع وحقوق الإنسان. وبعد مرور 25 عامًا على اتخاذ القرار 1325 (2000)، ندعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وليس التراجع عنه، كما نحثها على ضمان عدم الاكتفاء بحماية النساء والفتيات، ولكن النظر إليهن بوصفهن عوامل لصنع السلام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد بارفاثانيني** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أهنئ روسيا على توليها الرئاسة وأشكر الاتحاد الروسي، بصفته رئيسا للمجلس، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن. وأشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

إذ نجتمع اليوم للاحتفال بمرور ربع قرن على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، فإننا لا نحتفل بمجرد ذكرى سنوية بل بلحظة تحول أعادت تشكيل فهمنا للسلام والأمن بشكل أساسي، حيث أدركنا أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة على قدم المساواة.

إلا أن التزام الهند بهذا المبدأ يسبق هذا القرار بعدة عقود. وما فتئت الهند تساهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كتعبير عن التزامنا بالسلام العالمي. وما يميز إرث الهند في حفظ السلام ليس حجم مساهمتنا فحسب، ولكن اعترافنا الرائد بالمرأة بوصفها عنصرا لا غنى عنه لتحقيق السلام.

ففي ستينيات القرن الماضي، أي قبل اتخاذ القرار 1325 (2000)، أوفدت الهند موظفات طبيات إلى الكونغو، وذلك في أحد أقدم الأمثلة على خدمة النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولم يكن ذلك مجرد لفتة رمزية بل كان اعترافاً عملياً بأن وجهات نظر المرأة ومهاراتها وحضورها أمور ضرورية لحفظ السلام الفعال.

وتجلى هذا الالتزام المبكر بصورة أوضح في عام 2007، عندما نشرت الهند أول وحدة شرطة مشكلة من الإناث في تاريخ الأمم المتحدة في ليبريا. وتجاوزت هذه المبادرة الرائدة مجرد تعزيز الأمن. فقد كانت

عاملا محفزا على إحداث تحول في المجتمع الليبري، حيث ألهمت النساء المحليات للانضمام إلى قوات إنفاذ القانون والمشاركة بفعالية في إعادة بناء وطنهن. وخفضت الوحدة معدلات الجريمة وأثبتت في الوقت نفسه أن المرأة يمكن أن تكون مصدرا للحماية وقدوة على حد سواء. وغيرت هذه المبادرة قواعد اللعبة بالفعل.

وتتجسد ريادة الهند في مناصرة حفظة السلام من النساء من خلال تعيين كيران بيدي، أول امرأة في جهاز الشرطة الهندية، في منصب مستشار شؤون الشرطة ورئيس شعبة شرطة الأمم المتحدة في عام 2003 لتصبح أول امرأة تشغل ذلك المنصب على الإطلاق.

وتخدم اليوم أكثر من 160 امرأة هندية في صفوف قوات حفظ السلام في الميدان ونُشرت أفرقة تواصل نسائية بالكامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأبيي في السودان وجنوب السودان. ومما يشهد على التزام الهند الثابت تجاه المرأة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تكريم الأمم المتحدة للرائد سومان غاواني التي حصلت على جائزة داعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين في عام 2019 عن عملها في جنوب السودان، والرائد راديكا سين في عام 2024 عن مساهماتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونعتقد أن السؤال المطروح لم يعد يدور حول ما إذا كانت المرأة قادرة على القيام بحفظ السلام، بل ما إذا كان حفظ السلام يمكن أن يستغني عن المرأة. ومن خلال عمليات النشر هذه، أثبتت الهند التأثير العميق لحفظة السلام من النساء في عمليات حفظ السلام. فهن يبنين الثقة في المجتمعات المحلية ويمنحن الأمل للفئات الضعيفة من السكان، لا سيما النساء والأطفال. والأهم من ذلك أنهن يساعدن في التصدي للعنف الجنساني ويكفلن أن تجسد عمليات السلام احتياجات ووجهات نظر جميع شرائح المجتمع. وهن يلهمن النساء في مناطق النزاع كقدوة لهن ويُظهرن أنهن أيضاً يمكن أن يصبحن قائدات وحاميات. وعلى حد تعبير وزير خارجية بلدنا، السيد جايشانكار، فإن حفظة السلام من النساء رسل سلام.

وإدراكاً منا لضرورة أن يتجاوز هذا التحول مساهماتنا، تستثمر الهند بشكل كبير في بناء القدرات، لا سيما بالنسبة للنساء العاملات في مجال حفظ السلام، خاصة من بلدان الجنوب. وأصبح مركز الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي أنشأه الجيش الهندي في نيودلهي، مركزاً للتميز، حيث يتلقى فيه أكثر من 000 12 جندي التدريب سنويًا. وفي عام 2016، أطلق المركز دورة خاصة للضابطات العسكريات، سمحت بتدريب 72 ضابطة من 39 دولة مختلفة من الدول المساهمة بقوات في ذلك العام. وتزوّد هذه الدورة التدريبية الرائدة النساء العاملات في مجال حفظ السلام بالمهارات الأساسية في التخطيط للعمليات وحماية المدنيين ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والقيادة المراعية للاعتبارات الجنسانية. كما أرسلنا فرق تدريب متنقلة إلى العديد من الدول في جميع أنحاء العالم.

ويسعدني أن أذكر أنه في شباط/فبراير 2025، استضافت الهند المؤتمر الدولي لحفظة السلام من النساء من بلدان الجنوب، والذي جمع بين حفظة سلام من النساء من 35 دولة. وبحث ذلك الاجتماع الذي استمر يومين التحديات المتغيرة التي تواجه المرأة في عمليات حفظ السلام، بدءًا من التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الفعالية. ولم يكن المؤتمر مجرد منتدى للنقاش بل كان منبراً لوضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ لزيادة مشاركة المرأة وتأثيرها في بعثات السلام في المستقبل.

وفي عهد قريب جدا، في آب/أغسطس، استضافت الهند دورة الأمم المتحدة للضابطات العسكريات التي شهدت مشاركة نساء من 15 بلدا.

قُدِّر لنا في كل عام، للأسف، أن نستمع إلى الخطب المطولة الوهمية لباكستان ضد بلدي، خاصةً بشأن جامو وكشمير – الإقليم الهندي الذي يطمعون فيه. إن سجلنا الرائد فيما يتصل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خال من العيوب ولا تشوبه شائبة. والبلد الذي يقصف شعبه ويرتكب إبادة جماعية ممنهجة لا يمكنه إلا أن يحاول تشتيت انتباه العالم بالتضليل والمبالغة. إنه بلد نفذ عملية "الكاشف الضوئي" في عام 1971 وأقر حملة ممنهجة من الاغتصاب الجماعي الإبادي لـ 000 400 امرأة على يد جيشه. والعالم لا تنطلي عليه دعاية باكستان.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، لا تزال الهند ثابتة في التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن على استعداد لمشاركة خبراتنا مع شركائنا، ولا سيما شركائنا من بلدان الجنوب، ولتعزيز الحلول الجماعية للتحديات المشتركة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد تامسار** (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتناول واحدة من أهم قضايا الساعة وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية سيما بحوث والسيدة عريقات على آرائهم القيمة.

وتؤيد إستونيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف ما يلي.

نحتفل في هذا العام بمحطتين هامتين، هما الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاتخاذ القرار 1325 (2000) والذكرى السنوية الثلاثون لاعتماد لإعلان بيجين. وبينما نحتفل بهذه الإنجازات، يجب علينا أيضًا أن ندرك بقلق بالغ التراجع العالمي في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

ويجب أن تكون رسالتنا واضحة: نحن بحاجة إلى تسريع التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وليس مجرد إعادة تأكيده. وتؤكد إستونيا من جديد التزامها الثابت بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع جهود السلام والأمن. فالمساواة بين الجنسين ليست مجرد مسألة إنصاف، بل هي حجر زاوية في الديمقراطيات القادرة على الصمود وعنصر حيوي في السياسة الخارجية والأمنية. إن مشاركة المرأة بصورة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة أمر لا غنى عنه لبناء السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات وضمان الاستقرار على المدى الطويل.

ويجب أن تظل المساءلة في صميم جهودنا. ووضع حد للإفلات من العقاب أمر ضروري لدعم حقوق الناجيات وردع ارتكاب جرائم في المستقبل وتعزيز مصداقية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب تقديم مرتكبي العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، إلى العدالة أمام المحاكم الوطنية والدولية. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة أن الدولة التي ترأس مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر هي نفسها مسؤولة عن التعذيب المنهجي والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد المدنيين وأسرى الحرب الأوكرانيين، وكثير منهم من النساء، كما هو موثق في تقرير

الأمين العام (S/2025/556). إن تصرفات روسيا لا تتماشى مع مركزها بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن وتقوض السلام والأمن الدوليين وتنفيذ القرار 1325 (2000).

في السنوات الخمس الماضية، اتخذت إستونيا خطوات هيكلية للنهوض بالمساواة بين الجنسين. ولدينا إيمان قوي بأن التحول الرقمي يمكن أن يسرع وتيرة التقدم في هذا الصدد. وستواصل إستونيا تعزيز صوت المرأة في مجال الإعلام والتكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والنهوض بالتعاون الدولي في هذا المجال. وتعزيز الحقوق الرقمية هو أيضًا إحدى أولوياتنا بوصفنا مرشحا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2026–2028. وبالإضافة إلى ذلك، تعد إستونيا حالياً خطة عملها الوطنية الرابعة بشأن القرار 1325 (2000)، بما يضمن أن تظل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمالها المحلي وسياساتها الدولية.

ويجب أن تمتد المساواة بين الجنسين لتشمل أعلى مستويات القيادة. ومع اقتراب موعد الانتخابات لمنصب الأمين العام المقبل، تشجع إستونيا بقوة الدول الأعضاء على ترشيح نساء لأن المساواة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تكون المرأة ممثلة تمثيلاً كاملاً على كل مستويات صنع القرار.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا.

**السيد كولهانك** (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد مرور 25 عاما على اتخاذ القرار الأصلي 1325 (2000)، اتسع نطاق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وزادت أهميتها. غير أن إمكاناتها التحويلية لا تزال بعيدة عن التحقيق الكامل. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2025/556)، فإن التقدم المحرز في بلوغ العديد من الأهداف المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتعثر أو حتى يجري عكس اتجاهه بسبب تصاعد النزاعات وتزايد الاستبداد وردود الفعل العنيفة ضد المساواة بين الجنسين.

وتسلط هذه الاتجاهات المثيرة للقلق الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات منسقة وملموسة ولتعزيز المساءلة. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في دعم الدول الأعضاء والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد العالمي من خلال جعل قيام المرأة بدور قيادي في صميم منع نشوب النزاعات وتسويتها والتعافي منها.

وتؤكد تشيكيا من جديد التزامها الثابت بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد اعتمدت الحكومة التشيكية هذا العام خطة عملها الوطنية الثالثة ووسعت نطاق تركيزها على السياسات الأمنية المراعية للمنظور الجنساني في الداخل والخارج وتعزيز القدرة الوطنية على الصمود. وتبني الخطة على الدروس المستفادة وتعالج التحديات الحالية، بما في ذلك التأثير الإقليمي للعدوان الروسي على أوكرانيا. وكان وصول مئات الآلاف من النساء والأطفال الأوكرانيين النازحين بمثابة تذكير صارخ بأن النزاع يؤثر على الأفراد بشكل مختلف على أساس نوع الجنس، كما سلط الضوء على ضرورة تحسين قدراتنا على الاستجابة للأزمات من خلال نُهج تراعي الفوارق بين الجنسين. وتعبر خطتنا أيضاً عن ضرورة التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنساني. وتعرب تشيكيا عن قلقها العميق إزاء التقارير الموثوقة عن

ارتكاب القوات المسلحة للاتحاد الروسي، وهي الدولة ذاتها التي تترأس جلسة اليوم، لجرائم من هذا القبيل في أوكرانيا. ويجب معالجة هذه الشواغل الخطيرة من خلال المساءلة والدعم الذي يركز على الناجين.

وبالعودة إلى خطة عملنا الجديدة، فإن إحدى السمات البارزة للخطة هي تركيزها الموسع على التحديات الأمنية المعاصرة – الأمن السيبراني والمعلومات المضللة وتغذية نزعة التطرف والمخاطر المتعلقة بالمناخ – من منظور النوع الاجتماعي. وتعبر الخطة عن التزامنا بحماية وتعزيز حقوق جميع النساء، بما في ذلك الحقوق الإنجابية وحقوق الأشخاص من مجتمع الميم الموسّع. ويجسد هذا النطاق الأوسع اعترافنا بضرورة دمج المساواة بين الجنسين في جميع جوانب سياسة السلام والأمن. وتتماشى الخطة مع أولويات سياستنا الخارجية الأوسع نطاقاً، ألا وهي، تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحوكمة الديمقراطية والتعاون الإنمائي المراعي للمنظور الجنساني. إن الشراكات الشاملة للجميع عنصر أساسي. ويظل التعاون مع منظمات المجتمع المدني أمراً محورياً في نهجنا، وهو ما يكفل أن تسترشد سياساتنا بوجهات نظر متنوعة وتأصلها في الواقع المحلي.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، تدعو تشيكيا إلى تجديد الجهود العالمية لترجمة الالتزامات إلى أفعال وتمكين النساء والفتيات باعتبارهن عوامل للتغيير.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تونس.

**السيدة جابو بالصادق** (تونس) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، نؤكد التزامنا الثابت بالتنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكانت تونس من بين أوائل الدول في منطقتها التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000)، تغطي الفترة من 2018 إلى 2022. وسنظل ملتزمين بالبناء على هذه التجربة من خلال مواصلة الإصلاحات في قطاعي العدالة والأمن. وبناء السلام متجذر بعمق في الهوية التونسية وتغذيه ثقافة الحوار والتبادل، ولطالما كانت المرأة التونسية رائدة في النهوض بالمساواة وتعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في الاستقرار الوطني والإقليمي. وتواصل النساء الشجاعات في تونس الخدمة في بعثات الأمم المتحدة للسلام، متمسكات بقيم التضامن والاحترافية التي أكسبت تونس جائزة الأمم المتحدة للريادة لموظفات العدالة والإصلاحيات. وينصب تركيزنا على النهوض بمشاركة المرأة في بناء السلام وصنع القرار وتعزيز الحماية من العنف وإدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات الأمنية.

ونحيط علماً مع القلق بالنتائج التي توصل إليها التقرير الأخير للأمين العام (S/2025/556) الذي يوثق المخاطر المتزايدة التي تواجهها النساء والفتيات في سياقات النزاع والفترات الانتقالية. وكما يؤكد التقرير، فإن الخفض التدريجي المعجل لبعثات بناء السلام يمكن، إذا لم يكن مصحوباً بالتخطيط الكافي للمرحلة الانتقالية، أن يهدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس للنساء والفتيات مما يجعلهن عرضة للعنف الجنسي وانعدام الأمن المرتبطين بالنزاع. وتؤيد تونس دعوة الأمين العام إلى ضمان إدماج الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين وتمويل المنظمات النسائية وآليات الحماية بشكل كامل في جميع المراحل الانتقالية للبعثات.

وأود أن أؤكد على حالة واحدة لا تزال في صميم اهتماماتنا، ألا وهي محنة المرأة الفلسطينية التي تعيش في ظل العدوان والإبادة الجماعية المستمرين في غزة. فلا تزال النساء والفتيات الفلسطينيات يواجهن العواقب المدمرة للعنف العشوائي والتهجير القسري والعقاب الجماعي. إنهن يدفعن ثمناً غير متناسب ويعانين من القتل والدمار والحرمان اليومي من حقوقهن الأساسية وكرامتهن. وتؤكد تونس مجدداً أن السلام لا يمكن أن يتحقق دون إنهاء الاحتلال وضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة ودعم حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات وحمايتهن، بما في ذلك مشاركتهن الكاملة في بناء السلام وفي مستقبل أمتهن.

تؤمن تونس إيماناً راسخاً بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضرورة حتمية لتحقيق السلام والأمن المستدامين. وندعو إلى تجديد الإرادة السياسية والتمويل المستدام وتقوية المساءلة لسد الفجوة المستمرة بين الالتزامات والعمل. كما نشدد على الدور المركزي للمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، وخاصة الشبكات النسائية، في ترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

**السيدة دوبوي لاسيري** (أوروغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر أوروغواي روسيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة فيما يتصل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000).

وتؤيد أوروغواي البيان الذي أدلت به مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

نؤكد من جديد أهمية إدماج مبادئ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في معالجة التحديات الحالية في هذا المجال، حيث أن مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي أمر ضروري لتحقيق السلام المستدام. وبعد صدور 10 قرارات أخرى و 114 خطة عمل وطنية، تعهدنا نحن الدول في ميثاق المستقبل بالتعجيل باتخاذ تدابير لضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام مشاركة كاملة وآمنة وهادفة، مع الاعتراف بأن مشاركتها في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك في منع نشوب النزاعات وتسويتها والوساطة وعمليات السلام، أمر بالغ الأهمية.

وتسعى أوروغواي إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، وقد استفادت من دعم مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام ومن المشاركة النشطة فيها. كما نواصل تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم أوروغواي بدور في بلورة مفهوم فصائل التواصل المختلطة بين الجنسين والتي تهدف إلى إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية على أرض الواقع من خلال تدابير، من بينها زيادة مشاركة المرأة. وفي عام 2019، نُشرت أول فصيلة تواصل من أوروغواي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لنفي بذلك بالالتزام بمواصلة خدمة الأمم المتحدة.

خلال السنوات الـ 25 الماضية، ازداد حصول المرأة على حقوقها في حالات ما بعد النزاع وشغلها لمناصب قيادية. وأسفرت خطة عملنا الوطنية الأولى عن تنسيق قوي بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية وأسهمت بصورة أساسية في فهم حقيقة أن نطاق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتجاوز بيئات النزاع وما بعد النزاع لأن الخطة تنطبق على بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع والحفاظ عليها. ويجب أن نطبق نُهجا جديدة تبتعد عن القوالب النمطية الجنسانية والمعايير المجتمعية التمييزية التي تحد من

مشاركة المرأة بصورة فعالة في المجتمع، بما في ذلك في عمليات الوساطة والتفاوض. وتعكف أوروغواي حالياً على وضع خطتها الوطنية الثانية وتسعى إلى ضمان تصميمها وتنفيذها بطريقة تعترف بمساهمة المرأة في تسوية النزاعات والتصدي للتحديات في المنطقة.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وهي ملتزمة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية ورفض استخدام القوة. وهذا لا يعفينا من التهديدات المختلفة لسلامنا وأمننا. في الختام، نؤكد من جديد التزامنا بهذه الخطة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

**السيدة تشان فالفيردي** (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): قبل 25 عاما، أدركنا أن مشاركة المرأة على قدم المساواة وإشراكها الكامل أمران أساسيان للسلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن تتصدى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتحديات جديدة مثل التهديدات السيبرانية والذكاء الاصطناعي. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على جانبين.

أولاً، أصبح الفضاء الإلكتروني ساحة معركة تكمم أفواه النساء بناة السلام. وتُوجه أشكال العنف الجنساني الذي تدعمه التكنولوجيا، مثل المضايقات عبر الإنترنت وحملات التضليل الإعلامي ومقاطع الفيديو القائمة على تقنية التزييف العميق، ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والوسيطات، مما يقوض مشاركتهن في عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، تؤثر الهجمات السيبرانية على المستشفيات وشبكات الاتصالات بشكل غير متناسب على النساء باعتبارهن مقدمات الرعاية الأساسيات. وتحث كوستاريكا الدول الأعضاء على إدماج الأمن السيبراني في خطط عملها الوطنية كوسيلة لمكافحة العنف الجنساني بهدف سد الفجوة الرقمية وحماية الناشطات في الفضاء الرقمي.

ثانياً، إن عدم وجود حوكمة للاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وتعمل منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل على تسريع اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة والموت بما يتجاوز زمن الاستجابة البشرية، مما يزيد من مخاطر سوء التقدير والتصعيد غير المقصود. وتستنسخ التحيزات الخوارزمية التنميط الجنساني وتهدد مبدأ التمييز.

وتحث كوستاريكا الأمين العام على إدراج تحليل للأبعاد الجنسانية للاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي في التقارير المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتدعو إلى إبرام صك ملزم قانوناً بحلول عام 2026، يفرض حظراً وقواعد تنظيمية لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل القادرة على تحديد واختيار ومهاجمة الأهداف دون سيطرة بشرية حقيقية. ويجب أن يمتد التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليشمل العصر الرقمي.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد شودري** (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الاتحاد الروسي على توليه الرئاسة وأشيد به على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن.

في بنغلاديش، خلال الانتفاضة الشعبية الحاشدة التي اندلعت العام الماضي والتي أنهت سوء الحكم الذي استمر لعقود، وقفت النساء جنباً إلى جنب مع الرجال. ويُحتفى بهؤلاء النساء الآن بوصفهن بنات تموز/يوليه. وقد أثبت ذلك مرة أخرى أن السلام والعدالة لا يمكن أن يزدهرا أبدًا دون أن تكون المرأة في المقدمة. واستلهامًا من مشاركتهن الشجاعة، أعطت الحكومة المؤقتة الأولوية للمساواة بين الجنسين بوصفها أحد العناصر الرئيسية في خطة الإصلاح هذه.

إن التزامنا تجاه المرأة والسلام والأمن التزام تاريخي. وقد اتُخذ القرار 1325 (2000) خلال فترة عضوية بنغلاديش في المجلس. وترأسنا شبكة رؤساء أركان الدفاع المعنية بالمرأة والسلام والأمن في الفترة من 2022 إلى 2023 ونظمنا دورات سنوية تتمحور حول موضوع المرأة والسلام والأمن في معهدنا الوطني للتدريب. وتعتمر اليوم 481 امرأة بنغلاديشية من قوات حفظ السلام الخوذ الزرق. وتعهدنا خلال الاجتماع الوزاري لحفظ السلام في برلين في وقت سابق من هذا العام بنشر المزيد من النساء في البعثات المستقبلية.

لا يمكن إنكار أن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم ما زلن يتأثرن بشكل غير متناسب بالحروب والنزاعات. ونحن قلقون للغاية بشأن محنة النساء والفتيات الفلسطينيات في غزة. وقد شهدنا في منطقتنا أيضاً تجربة مؤلمة لنساء وفتيات الروهينغيا اللاتي يتعرضن للتعذيب المنهجي قبل تهجيرهن من ميانمار. وهذه الحقائق دليل على أننا ما زلنا متخلفين كثيراً في تحقيق التزاماتنا. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) والذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان بكين، يجب أن نترجم وعدنا إلى ممارسة عملية ونحن نتصدى لهذه الحقائق الصارخة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط.

أولاً، غالباً ما يكون التمييز السياسي والتفاوت الاقتصادي من الأسباب الجذرية للنزاعات. ويمكننا معالجة هذه المشكلة بتمكين المرأة من خلال نماذج التمويل والأعمال المبتكرة مثل الأعمال التجارية الاجتماعية والائتمان البالغ الصغر.

ثانياً، في مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، يجب أن نضمن المعاملة المنصفة للمرأة التي لا تستبعد النساء وتوفر العمل اللائق لهن.

ثالثاً، يجب ضمان الوصول المنصف للمرأة إلى التقنيات الرقمية. ويجب معالجة التحرش الإلكتروني والتنمر والإساءة التي تسهلها التكنولوجيا من خلال القانون والسياسات والممارسة.

أخيراً وليس آخراً، يجب ضمان تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في سياق أزمة السيولة المستمرة والتخفيضات المحتملة في التكاليف على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

ختاماً، أود أن أقتبس من كلمات الأمين العام التي رددناها كثيراً في هذه القاعة: "يجب أن تكون مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في بناء السلام هي القاعدة – لا مجرد فكرة ثانوية." وعلى نفس المنوال، يجب أن نعمل معاً لفرض حماية المرأة وضمان المشاركة المتوازنة بين الجنسين في العمليات.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

**السيدة غونساليس لوبيس** (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه المناقشة السنوية الهامة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كندا في وقت سابق باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وبصفتنا الوطنية، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

قبل 25 عاماً، اتخذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000). وما كان في ذلك الوقت عملاً متبصراً أصبح اليوم التزاماً مستحقاً لملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. في سياق تتضاعف فيه النزاعات وتتفاقم فيه الأزمات الإنسانية، تدفع النساء والفتيات الثمن الأغلى. فعدم الاعتراف بهن كوسيطات سلام هو بمثابة التخلي عن إمكانية تحقيق سلام مستدام.

إن غياب النساء عن طاولات المفاوضات لا يمثل فجوة في التمثيل وحسب؛ بل هو فجوة في الشرعية تضعف الاتفاقات وتقضي على السلام. وعلى الرغم من أن الأدلة تُظهر أن العمليات الشاملة للجميع أكثر قوة وديمومة، إلا أن المرأة لا تزال تُختزل في كثير من الأحيان بكونها ضحية بدلاً من الاعتراف بها كصانعة سلام وقائدة.

وفي الوقت الذي نعترف فيه هذا العام بالتقدم المحرز والإنجازات التي تحققت، يجب أن نكون صريحين أيضاً. لا نزال بعيدين كل البعد عن الوفاء بالالتزامات على أرض الواقع، ولا تزال التحديات المنهجية التي لا يمكننا تجاهلها قائمة. ولا تزال العديد من الأطر الدولية تفتقر إلى المنظور الجنساني. ولا تزال الموارد المخصصة لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة غير كافية، كما اتسعت فجوات التمويل، مما يقوض قدرة المجتمع الدولي على تقديم استجابات متسقة ومستدامة في حالات النزاع.

لا ينبع نقص التمويل بالضرورة من القيود المفروضة على الموارد، بل من القرارات السياسية التي تشكك في فعالية وشرعية خطة العمل هذه. وتشدد السلفادور على ضرورة إدماج مبادئ الخطة في جميع قرارات المجلس، ولا سيما تلك التي تنص على التكليف بعمليات حفظ سلام. عندها فقط يمكننا أن نضمن أن هذا ليس التزاماً خطابياً بل ممارسة فعالة تترجم إلى تدريب ونشر ومساءلة للموظفين في الميدان.

إن مصداقية المجلس لا تعتمد على عدد القرارات التي يتخذها بل على قدرته الحقيقية على منع النزاعات وتأمين السلام الدائم. لذلك نحث الأعضاء على اتخاذ تدابير حاسمة لضمان الإدماج الكامل للخطة في جميع الولايات، مدعوماً بالموارد الكافية وآليات المساءلة التي تضمن تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

واتساقاً مع هذا الالتزام، قامت السلفادور بتعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع سياساتها الوطنية، وأنشأت اللجنة الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000) منذ أكثر من عقد من الزمان. وبدعم من الأمم المتحدة، أطلقنا مشروع "حارسات السلام" الذي يعزز قدرات النساء في المجتمعات ذات الأولوية. كما قدمنا برنامج "النساء بناة السلام" التابع لمكتب المدعي العام للجمهورية. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أطلقنا الدورة التدريبية الافتراضية حول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وبالنسبة للسلفادور، فإن هذه المبادرات ليست مشاريع منعزلة، بل هي جزء من جهد وطني لجعل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التزاماً حياً. وتؤكد تجربتنا أن النساء عندما يتولين القيادة، تكون المصالحة أعمق والتماسك الاجتماعي أقوى والسلام أكثر ديمومة.

ختاماً، وبينما نرحب بهذه الجلسة، فلنتذكر أن السلام لا يتحقق من خلال التصريحات بل من خلال الأفعال والقرارات الشجاعة. ونحن اليوم ندعو المجلس إلى ضمان ألا تتحول هذه الكلمات إلى مجرد أصداء في هذه القاعة بل أن تصبح أفعالاً تغير حياة جميع النساء والفتيات حيث لا تزال الحرب والعنف وانعدام الأمن تحرمهن من المستقبل.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

**السيد أوتيباييف** (قيرغيزستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على توليه الرئاسة لهذا الشهر وأشكره على تنظيم المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشكر أيضاً الأمين العام والسيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على آرائهما القيّمة ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

تؤيد جمهورية قيرغيزستان تأييداً كاملاً الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن السلام لن يكون مستداماً ولا شاملاً دون المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار، من المجتمعات المحلية إلى القيادة الوطنية.

أحرزت قيرغيزستان تقدماً ملموساً في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحياة العامة وبناء السلام والحكم. في الانتخابات المحلية الأخيرة، حصلت النساء على أكثر من 42 في المائة من المقاعد في المجالس المحلية، وهو إنجاز تاريخي تحقق بفضل الإصلاحات الانتخابية المراعية للاعتبارات الجنسانية. لقد اعتمدنا برنامجاً حكومياً بشأن قيادة المرأة حتى عام 2030 واستراتيجية جديدة للمساواة بين الجنسين، وكلاهما يهدفان إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحكم والإدارة العامة والحياة الاقتصادية. وتواصل خطة العمل الوطنية بشأن القرار 1325 (2000) توجيه جهودنا في تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأمن وفي بناء السلام على مستوى المجتمع المحلي. علاوةً على ذلك، صادقنا على الاتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190) لمكافحة العنف والتحرش في عالم العمل، مما يدل على سياستنا بعدم التسامح مطلقاً مع العنف الجنساني.

وتساهم المرأة في قيرغيزستان بنشاط في تحقيق السلام والتماسك الاجتماعي، لا سيما في المجتمعات الريفية والمتعددة الأعراق. ومن خلال المجالس النسائية ومبادرات المجتمع المدني ومنصات الوساطة المحلية، تساعد نساء قيرغيزستان في منع نشوب النزاعات ومكافحة العنف الأسري وبناء الثقة بين المجتمعات والمؤسسات. ونؤكد أن الاستثمار في المبادرات المحلية التي تقودها النساء هو مفتاح السلام المستدام على المستوى الشعبي.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو التزام تاريخي اعترف لأول مرة بالدور المركزي للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء سلام دائم. تفخر قيرغيزستان بكونها رائدة إقليمية في وسط آسيا في تنفيذ هذا القرار التاريخي. كما يخطط بلدي لتنظيم حدث رفيع المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام يهدف إلى عدة أهداف: عرض تجربة قيرغيزستان كنموذج لمشاركة المرأة في حل النزاع وحفظ السلام وعمليات إعادة الإدماج؛ وتعزيز التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام والشركاء الدوليين الآخرين؛ وتعزيز إنشاء آليات مستدامة لدعم المبادرات التي تقودها النساء في مجال السلام والأمن؛ وزيادة الوعي بأفضل الممارسات في الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج المجتمعي بما يتماشى مع المعايير الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان. ونرحب ترحيباً حاراً بمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والخبراء وقادة المجتمع المدني والنساء بناة السلام.

في الختام، لا تزال قيرغيزستان ثابتة في التزامها ببناء مجتمع سلمي وشامل للجميع ومساواة بين الجنسين. ونحن على استعداد لمشاركة خبراتنا والتعلم من الآخرين في النهوض بهذه الأجندة الحيوية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة منغوليا.

**السيدة مانداخاي باتسورين** (منغوليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يتقدم وفد بلدي بخالص الشكر إلى الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة السنوية الهامة، وكذلك إلى الأمين العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم الهامة.

وتتميز هذه المناقشة المفتوحة بأنها تنعقد بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ مجلس الأمن للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

يكشف تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2025/556) أن هناك اتجاهات تراجع وركود في الأهداف الرئيسية للخطة لا يمكن تجاهلها على الرغم من التقدم الملحوظ والبدايات الإيجابية في هذا المجال. وعموماً، لا تزال مشاركة المرأة في عمليات السلام منخفضة، وهي أقل بكثير من الحد الأدنى المستهدف الذي حددته الأمم المتحدة، كما أن النزاعات والأزمات تجسد مسار التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ونحن قلقون بشكل خاص من تصاعد النزاع والنزعة العسكرية التي تؤثر على المزيد من النساء والفتيات من خلال انتهاكات حقوق الإنسان وردود الفعل المتزايدة، والارتفاع الحاد في العنف، ولا سيما العنف الجنساني. ومن ثم، يجب النظر إلى الذكرى السنوية لهذه الوثائق العالمية الرائدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أنها فرصة لتقييم الإنجازات السابقة والتفكير في اتخاذ المزيد من الإجراءات والتخفيف من آثار التخفيضات المقبلة في التمويل.

تدعم منغوليا المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة في عمليات بناء السلام. في منغوليا، منذ عام 2024، تمثل النساء الأعضاء في البرلمان 25 في المائة من مجلس الدولة الأعلى في منغوليا، ما يجعل منغوليا واحدة من الدول الرائدة في آسيا في تمثيل المرأة في البرلمان.

وتشارك منغوليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ أكثر من 20 عاماً، وهي ملتزمة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. تبلغ نسبة الضابطات بين قواتنا لحفظ السلام حالياً 14 في المائة، وهي نسبة قريبة جداً من هدف الأمم المتحدة المتمثل في 15 في المائة بحلول عام 2027. وبالتالي، في الشهر الماضي، مُنحت منغوليا معدات الحماية الشخصية الخاصة بالنساء تقديراً لإنجازها فيما يتعلق بهدف استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في القوات النظامية ونشر أفراد من الإناث في أدوار عملياتية.

علاوة على ذلك، استضفنا في عام 2022 مؤتمراً دولياً تحت رعاية رئيس منغوليا جمع بين حفظة السلام الإناث والمسؤولين من أكثر من 30 بلداً وأجرينا مناقشة مثمرة حول الدور المتزايد لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسيُعقد المؤتمر القادم في عام 2027 في أولان باتور.

ونظراً لأن تغير المناخ يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والجوع والعنف والنزوح القسري، تسعى منغوليا إلى أن تكون سباقة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء المجلس لحضور المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي سيعقد في الفترة من 17 إلى 28 آب/أغسطس 2026 في أولان باتور، للمساهمة في إثراء تنفيذ تلك الاتفاقية بعمل مناخي مراعٍ للمنظور الجنساني.

أخيراً، نؤيد تأييداً تاماً التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وسنبدأ في استعراض إمكانية تحقيق الحد الأدنى من أهداف التمويل من أجل المساواة بين الجنسين التي أوصت بها الأمم المتحدة وغيرها من المحافل، وترسيخ خطط العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القانون الوطني وضمان تمويل هذه الخطط بالكامل ورصدها بانتظام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد فيروتا** (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

لا يمكن أن يكون الاحتفال المزدوج هذا العام – بمرور 30 عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين و 25 عاماً على اتخاذ القرار 1325 (2000) – مجرد احتفال رمزي. فيجب تكريس هذه اللحظة لكل من التقييم وإعادة الالتزام. ويجب أن نمضي قدماً من خلال العمل المسؤول، على الصعيدين الوطني والجماعي، دعماً للإطار المعياري الكامل الذي تم وضعه بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبشأن المساواة بين الجنسين بشكل عام. إننا جميعاً ندرك تماماً أن السلام المستدام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين المرأة والرجل.

في رومانيا، واستناداً إلى الدروس التي تعلمناها في تجربتنا الأولى، اعتمدنا خطتنا واستراتيجيتنا الوطنية الثانية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضمن الجدول الزمني 2024–2028. وسعياً إلى اتباع نهج برنامجي يتكيف مع الواقع المحلي، تم تطوير استراتيجيتنا في صيغة لأصحاب المصلحة

المتعددين تجمع بين ممثلي الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. تعقد هذه الصيغة مشاورات منتظمة ضمن مجموعة دائمة للتنفيذ الوطني.

إن وزارة الدفاع هي منسقنا الوطني لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتضطلع بدور رئيسي في جهودنا الوطنية الموجهة نحو دعم المرأة في المشاركة في بعثات بناء السلام، وفي تولي أدوار قيادية داخل مؤسسات الدفاع الوطني والنظام العام والأمن؛ وفي تسهيل مشاركتهم المستمرة والجوهرية في عمليات التفاوض. ومن بين المشاريع الأخرى، أطلقت وزارة الدفاع في رومانيا حملة "هي من أجل رومانيا" لدعم الشابات اللاتي يخترن العمل في قطاعات النظام العام أو الدفاع أو الأمن القومي.

يتم تعزيز مبادئ التكافؤ بين الجنسين بنشاط داخل وزارة الخارجية لدينا أيضاً، حيث تشغل النساء 49 في المائة من المناصب الإدارية و 40 في المائة من مناصب رؤساء البعثات. ونسعى جاهدين للقيام بما هو أفضل. علاوة على ذلك، وبصفتنا عضواً في مجلس حقوق الإنسان ونائباً لرئيس الدورة السبعين للجنة وضع المرأة، فإننا ملتزمون بنشاط بتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها أحد أوجه السياسة الخارجية.

لقد تصرف الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن مكلف بالدفاع عن السلام والأمن الدوليين، بما يتعارض بشكل مباشر مع ميثاق الأمم المتحدة عندما قرر مهاجمة أوكرانيا، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة ذات سيادة. وأشيد ببطولة وتضحيات النساء الأوكرانيات اللاتي يدافعن عن بلدهن ومجتمعاتهن وعائلاتهن ضد هذا العدوان.

في آب/أغسطس، انضمت رومانيا إلى تحالف مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل للرئاسة الأوكرانية لهذا التحالف، وكذلك التزامنا الكامل بدعم أهدافه.

وحتى في الوقت الذي نواجه فيه مصاعب دولية هائلة، فإن العمل على الوفاء بالتزاماتنا في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واحترام حقوق المرأة على جميع المستويات يجب أن يظل أولويتنا الثابتة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

**السيد عبيدات** (الأردن): أتقدم بداية بالشكر إلى الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولباقي مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم القيمة هذا الصباح.

يواصل الأردن تنفيذ التزاماته الوطنية والدولية في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، استناداً إلى خطة العمل الوطنية لتفعيل القرار 1325 (2000) التي تعدّ نموذجاً متقدماً في المنطقة بفضل تنسيقها المتكامل بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني. انطلقت الخطة الوطنية للفترة 2022–2025 من التزام الأردن الراسخ بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وحرصه على تعزيز مشاركة المرأة في جميع مراحل بناء السلام وإدارة الأزمات وجهود التعافي وإعادة الإعمار.

وترتكز الخطة على أربعة محاور رئيسية هي: المشاركة، والوقاية، والحماية، والتعافي والإغاثة. وتشمل أهدافاً محددة من بينها: رفع تمثيل المرأة في المواقع القيادية في الأجهزة الأمنية والعسكرية، وضمان التدخلات الوقائية لمنع العنف والترهيب، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية لحماية النساء والفتيات، وضمان إدماج الاحتياجات الخاصة للنساء في خدمات الطوارئ وخطط التعافي.

تقوم الخطة على الشراكة الفعالة بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وبدعم من الشركاء الدوليين، مع تحديد مؤشرات أداء واضحة وميزانية مخصصة لضمان التنفيذ الفعال والمتابعة الدقيقة للتقدم نحو تحقيق المساواة وتعزيز السلم والأمن المستدامين. وقد أسفرت الجهود الوطنية عن زيادة ملموسة في مشاركة المرأة الأردنية في القطاعات الحيوية، بما في ذلك في القطاعات الأمنية والعسكرية. وقد ارتفعت مشاركة المرأة الأردنية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. وسجلت المؤسسات الحكومية ارتفاعاً في نسبة النساء في المناصب القيادية والإدارية العليا، إلى جانب زيادة المرأة في المجالس المنتخبة. تتكامل هذه الجهود مع مسار التحديث السياسي والإداري والاقتصادي بما يضمن اتساع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها الفاعل في مواقع صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي. وقد أدرجت الحكومة تمكين المرأة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي 2023–2033 عبر إعداد دراسة وطنية شاملة تناولت الجوانب التشريعية والمؤسساتية والاقتصادية ذات الصلة، بما في ذلك المساواة في الأجور والشمول المالي والتحول الرقمي والتعليم والتدريب، تأكيداً على أن تمكين المرأة يشكل ركناً أساسياً في تحقيق النمو الشامل والمستدام، الأمر الذي يعزز أهداف ومقاصد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأطلقت المملكة أيضاً الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025–2033 التي تستند إلى محاور الكرامة والتمكين وترتكز على تعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، خاصة للفئات الأكثر هشاشة، من خلال تحسين فرص التعليم والتدريب والعمل اللائق والخدمات الأساسية.

لا يمكننا تناول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بمعزل عن واقع النساء في مناطق النزاع، اللواتي لا زلن يتحملن العبء الأكبر من المعاناة الإنسانية. وقد أشار التقرير الأخير للأمين العام (S/2025/556) إلى أن 7 من كل 10 نساء فقدن حياتهن في النزاعات المسلحة خلال العامين الماضيين كنّ من نساء غزة اللواتي واجهن ولا زلن يواجهن أوضاعاً إنسانية مأساوية فرضها الاحتلال غير الشرعي، من معاناة الولادة في الملاجئ وتحت القصف ودون تخدير، إلى الحرمان من أبسط مقومات الرعاية الصحية الأساسية للأمهات والأطفال والاستهداف الممنهج للمستشفيات، بما في ذلك مرافق الأمومة. كما تتعرض الصحفيات، ولا سيما الفلسطينيات منهن، لحملات الترهيب والتشويه والاستهداف والقتل المتعمد. إن ما تعانيه النساء والفتيات في غزة يجسّد بأوضح صورة الرابط الوثيق بين قضايا المرأة والسلام والأمن، ويبرز أثر الاحتلال وسياساته المدانة في إدامة المعاناة الإنسانية ومنع تحقيق الأمن والاستقرار. وفي الأردن، نرحب بالأمل الذي أوجده مقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أجل وقف إطلاق النار في غزة، تمهيداً لسلام دائم يقوم على حل الدولتين.

في الختام، إن مرور 25 عاماً على صدور القرار 1325 (2000) لا يشكل مجرد محطة للتقييم بل هو دعوة لتجديد الالتزام وتعزيز العمل الجماعي. وسيظل الأردن مؤمناً بأن الحماية والمساءلة والتمكين

وتأكيد المشاركة وقياسها وإنهاء العنف والإفلات من العقاب والتوعية المجتمعية، خاصة للشباب، هي من الركائز التي ستمكننا من تحقيق ذلك.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

**السيدة رادولوفيتش** (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد الجبل الأسود البيانين اللذين أُدلي بهما بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن والاتحاد الأوروبي ويود أن يسلط الضوء على رسائل رئيسية بصفته الوطنية.

أولاً، فيما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000) والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان بيجين، نتذكر أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست طموحاً بلاغياً بل هي تعهد ملزم. لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع منتشراً على نطاق واسع، ولا تزال النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يواجهن الوصم والإقصاء وغياب العدالة. لذلك يؤيد الجبل الأسود بقوة الدعوة إلى تعزيز المساءلة واستخدام المجموعة الكاملة لأدوات مجلس الأمن، من الجزاءات إلى حظر الأسلحة، ضد مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع.

ثانياً، على الصعيد الوطني، استضاف الجبل الأسود مؤخراً مؤتمراً رفيع المستوى ضم الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار 1325 (2000). كانت الرسالة واضحة: إن مشاركة المرأة في السلام والأمن ليست اختيارية بل هي شرط مسبق للسلام المستدام ويجب إضفاء الطابع المؤسسي عليها في جميع الهياكل الأمنية.

ثالثاً، على المستوى الوطني أيضاً، ينفذ الجبل الأسود خطة عمله الوطنية الثانية بشأن القرار 1325 (2000) للفترة 2022-2027. ونعمل على تعزيز القدرات المؤسسية وضمان تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في مؤسساتنا الدفاعية والأمنية مع استمرارنا في الاستثمار في فرص التدريب والتعليم والقيادة. تشكل المرأة اليوم أكثر من نصف الموظفين المدنيين في وزارة الدفاع، مع تزايد مشاركتها في القوات المسلحة وبعثات حفظ السلام الدولية.

وتظل هناك العديد من التحديات. لا تزال النساء والفتيات يواجهن التمييز والعنف والحواجز التي تحول دون توليهن القيادة. لذلك يجب علينا مضاعفة الجهود لإزالة العقبات المؤسساتية وتوفير تمويل يمكن التنبؤ به للمنظمات النسائية وضمان المساءلة. ويجب أن تتطور الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لمواجهة التحديات الناشئة، بما في ذلك تغير المناخ والتكنولوجيات الرقمية والمعلومات المضللة التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ولهذا السبب نرحب بالمساهمة الهامة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا النقاش ونقدرها. وتضمن الإحاطة التي قدمتها أن تظل مناقشتنا مستندة إلى واقع النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

في الختام، تعتمد مصداقيتنا الجماعية على تحويل الالتزامات إلى نتائج قابلة للقياس. ويجب أن نضمن أن تدمج جميع عمليات السلام المنظورات الجنسانية وتمكّن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. عندها فقط يمكن أن يكون السلام عادلاً وشاملاً ودائماً. ولا يزال الجبل الأسود ملتزماً التزاماً كاملاً

بهذه الخطة، وسيواصل العمل مع الشركاء للنهوض برؤية عالم لا يقتصر الأمر فيه على حماية المرأة فحسب، بل تمكينها كعنصر فاعل للسلام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد نغوين** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة ويشكر جميع مقدمي الإحاطات على رؤاهم هذا الصباح.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور القرار 1325 (2000) – وهو وثيقة تاريخية أحدثت تحولاً في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين. فللمرة الأولى، أدرك المجتمع الدولي أن السلام المستدام لن يكون ممكناً إلا عندما تشارك المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في جميع عمليات صنع القرار. مع ذلك، وبعد مرور 25 عاماً، لا تزال النساء والفتيات يتحملن وطأة الحرب، بدءاً من النزوح والعنف الجنسي إلى فقدان سبل العيش. ولا تزال أصواتهن غير ممثلة تمثيلاً كافياً في عمليات السلام على الرغم من جهودهن الدؤوبة لإعادة بناء المجتمعات. قبل صدور القرار 1325 (2000)، لم تكن النساء يشكلن أكثر من 1 أو 2 في المائة من جميع حفظة السلام. وقد زاد هذا الرقم عشرة أضعاف تقريباً – وهذا يمثل بعض التقدم ولكنه لا يزال بعيد عن أن يكون كافياً.

في هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا وقبل كل شيء، إن الوقاية هي خير حماية. ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أمر أساسي لصون حقوق النساء وكرامتهن.

ثانياً، يجب أن تكون النساء في قلب عمليات السلام. تساعد قيادتهن في حفظ السلام والوساطة وإعادة الإعمار على تعزيز الثقة وتسريع التعافي وجعل السلام يدوم. ويجب إدماج المنظورات الجنسانية في ولايات وأنشطة جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام لضمان تلبية احتياجات النساء والفتيات.

ثالثاً، يجب إعطاء الأولوية لتمكين المرأة اقتصادياً. ونردد دعوات الأمين العام لتحويل الأمن الاقتصادي للمرأة من خلال سياسات التوظيف الشاملة، ونظم الحماية الاجتماعية والحصول على التمويل، وهي أدوات حيوية لمنع نشوب النزاعات والتعافي منها والقدرة على الصمود.

رابعاً، إن الاستثمار في القدرات الرقمية للمرأة وسلامتها أمر ضروري، لا لسد الفجوة الرقمية وحسب، بل لضمان قيادة المرأة لجهود بناء السلام وتشكيلها في عالم يزداد ترابطاً.

لطالما أقرّت فييت نام بدور المرأة عبر تاريخنا في النضال من أجل الاستقلال الوطني وفي إعادة الإعمار بعد الحرب وفي بناء الدولة والتنمية. ولطالما كانت المرأة الفييتنامية عاملاً حيوياً للسلام والتنمية، وهي اليوم تخدم بامتياز في مناصب قيادية في الوطن وكحفظة سلام، حاملةً إرثًا يدعو للفخر من القدرة على التكيف والمساهمة. لا يزال دعم فييت نام للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ثابتاً لا يتزعزع، من تصدّر المبادرة بشأن القرار 1889 (2009) إلى التزام هانوي بالعمل لعام 2020 خلال فترة عضويتنا في

مجلس الأمن. وسنواصل العمل عن كثب مع جميع الشركاء لضمان ألا تكون المرأة مستفيدة من السلام فحسب، بل أن تكون صانعة له أيضاً.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد مانالو** (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب الفلبين عن تقديرها للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي على عقد هذا الحدث.

وتؤيد الفلبين البيان الذي أدلت به كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن وتود أن تسلط الضوء على النقاط التالية بصفتنا الوطنية:

احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، كان لي شرف ترؤس المؤتمر الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن الذي عُقد في الفلبين العام الماضي. وقد اعتمد المؤتمر، الذي شارك فيه 75 بلدا، إعلان باساي الذي يؤكد التزامنا المشترك بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والروابط بين النوع الجنساني والسلام والأمن والمناخ.

تُظهر تجربة الفلبين أن بناء السلام والحفاظ عليه يتطلبان التعلم والتكيف المستمرين. وتُظهر مسيرتنا أنه يمكن إحراز تقدم من خلال التنفيذ المتوازن للاستراتيجيات والإجراءات وتخصيص الموارد التي تتوافق مع الالتزامات ووضع حلول مصممة خصيصاً.

وقد أكدت خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2017–2022 أن المشاركة الفعالة للمرأة أمر لا غنى عنه. ولم تكن المرأة جالسة إلى طاولة السلام فحسب، بل صاغت اتفاقات ساعدت، على سبيل المثال، في بلورة قانون بانغسامورو الأساسي في جنوب الفلبين وأدت أدواراً حاسمة في عملية التسريح وتسليم الأسلحة.

وتتبنى خطة العمل الحالية للفترة 2023–2033 نهجًا تطلعيا قائمًا على الحقوق. وتعزز المساءلة من خلال آليات رصد أوضح؛ وتعترف بمختلف المجموعات؛ وتدمج المرأة والسلام والأمن في أطر عمل النوع الجنساني والتنمية؛ وتستجيب للتحديات الناشئة مثل تغير المناخ والأمن الصحي والتهديدات الرقمية؛ وتستعيد دور المجتمع المدني بوصفه شريكا كاملا في صياغة الخطة واستمراريتها.

وتؤكد الفلبين أيضًا أهمية توطين الخطط والاستراتيجيات. وعلى سبيل المثال، توضح خطة العمل الإقليمية لبانغسامورو بشأن المرأة والسلام والأمن كيف أن تكييف الاستراتيجيات مع السياق المحلي يعزز القدرة على الصمود في ظروف ما بعد النزاع. وهي تجعل الدور القيادي للمرأة في صميم بناء السلام والحوكمة والتعافي وتربط السلام والأمن بالتمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وتغير المناخ والأمن السيبراني. وبقيادة لجنة بانغسامورو للمرأة وبدعم واسع من أصحاب المصلحة والشركاء الدوليين، تمثل خطة العمل الإقليمية لبانغسامورو بشأن المرأة والسلام والأمن نموذجاً لكيفية توطين القرار 1325 (2000) في السياقات الهشة وسياقات ما بعد النزاع في عملية تشارك النساء على قدم المساواة في تشكيلها واستمراريتها.

وقد استخلصنا من تجاربنا ثلاثة دروس رئيسية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في البلدان. أولاً، يجب تنفيذ الاستراتيجيات بصورة متوازنة. وثانياً، يجب أن تكون الالتزامات مدعومة بأنظمة قوية للمساءلة. وثالثاً، يجب إضفاء الطابع المحلي على الاستراتيجيات أو أن تكون قابلة للتكيف على الأقل.

وبالنسبة للفلبين، فإن المرأة والسلام والأمن ليست ولاية خارجية بل هي جزء لا يتجزأ من جدول أعمالنا للسلام والتنمية. وسنظل ملتزمين بالنهوض بهذه الخطة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لأن السلام يكون أكثر استدامة عندما يكون صوت المرأة ودورها القيادي في صميمه.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور – ليشتي.

**السيد بابو سواريس** (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب تيمور – ليشتي عن تقديرها البالغ لعقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، تؤكد تيمور – ليشتي من جديد تفانيها في النهوض بالأدوار المركزية للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام المستدام.

ويرتكز إطار المرأة والسلام والأمن على أربع ركائز : منع النزاعات والعنف ضد النساء والفتيات وحماية حقوقهن والمشاركة على قدم المساواة في صنع القرار وأنشطة الإغاثة والتعافي المراعية للمنظور الجنساني. واستنادًا إلى تجربتنا في مرحلة ما بعد النزاع، حيث قادت المرأة عملية التعافي المجتمعي والتقدم الاقتصادي في ظل الهشاشة، فإننا نؤيد تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن لعام 2025 (S/2025/556) الذي يوثق التقدم المحرز إلى جانب الانتكاسات، مثل تصاعد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاعتداءات على النساء في المجالات العامة.

ولمواجهة ذلك، توصي تيمور – ليشتي الدول الأعضاء والأمم المتحدة بإعطاء الأولوية لتخصيص ما لا يقل عن 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للمنظمات النسائية في مناطق النزاع و 15 في المائة لبرامج المساواة بين الجنسين، مع التتبع الشفاف لضمان وصول الأموال إلى أقل البلدان نمواً والدول الهشة مثل بلدنا.

وتدعو تيمور – ليشتي على وجه الاستعجال إلى الإدماج الشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك أثناء عمليات الانسحاب والعمليات الانتقالية، وذلك لحماية المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة. وتسلط تجاربنا مع بعثات مثل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي الضوء على مخاطر إغفال هذه العناصر في عمليات الخفض التدريجي.

إننا نؤكد بشكل لا لبس فيه أن العنف الإنجابي، الذي يشمل الحرمان من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في النزاعات، ينتهك القانون الدولي. وفي تيمور – ليشتي، حيث تُفاقم الفجوات في الرعاية الصحية في المناطق الريفية هذه المخاطر، نوصي بتعزيز المساءلة من خلال معاهدة تجارة الأسلحة، وذلك باشتراط إجراء تقييمات للأثر الجنساني لعمليات نقل الأسلحة وفرض جزاءات على المخالفين لمنع تفاقم الانتهاكات في المناطق الضعيفة.

وتأكيدًا على حماية المدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة، اللاتي يتعرضن لأعمال انتقامية متزايدة، كما يتضح من الحالات السبع ضد نساء قدمن إحاطات إلى المجلس في عام 2024، نوصي باعتماد بروتوكول للأمم المتحدة لعدم التسامح مطلقًا، يشمل إجراء تقييمات إلزامية للمخاطر على مقدمات الإحاطات وتخصيص أموال لحمايتهن وتبسيط إجراءات منح التأشيرات للمدافعات أو المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر الذين يلتمسون اللجوء، مع توجيه تمويل مرن متعدد السنوات للمجموعات التي تقودها النساء في أقل البلدان نمواً.

نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد المقاومة للمصطلحات الجنسانية في محافل الأمم المتحدة، الأمر الذي يهدد الحماية الراسخة للمرأة، كما رأينا في النقاش الذي دار حول الصياغة ذات الطابع الجنساني في القرار 2793 (2025) بشأن هايتي (انظر S/PV.10009) والحملات الأوسع نطاقاً المناهضة للمنظور الجنساني. وللتخفيف من حدة هذه المشكلة، توصي تيمور – ليشتي بإنشاء فريق عامل تابع للمجلس لرصد هذه الانتكاسات ومواجهتها وضمان عدم المساس بالصياغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع القرارات وتعزيز الحوارات المتعددة الأطراف لإعادة بناء توافق الآراء.

ويجب أن يسلط هذا المنتدى الضوء على العنف الحاد ضد المرأة في النزاعات، بما في ذلك أوكرانيا وغزة؛ وأزمة وفيات الأمهات في أفغانستان بسبب القيود التي تفرضها حركة طالبان على تعليم المرأة؛ والفظائع المستمرة في بلدان أخرى مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وميانمار والسودان وأوكرانيا واليمن وسورية ومنطقة الساحل.

إننا، في تيمور – ليشتي، نواجه عنفاً جنسانيا مستمراً يرتبط بانتعاشنا الهش. ولذلك، نوصي بتعزيز اهتمام الأمم المتحدة بأقل البلدان نمواً والدول الهشة من خلال استراتيجيات مصممة خصيصاً مثل الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق الحقوق في الأراضي والتدريب المهني والتمويل البالغ الصغر؛ وتعزيز الآليات المحلية مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني بتخصيص حصة لأقل البلدان نمواً؛ ودمج القدرة على تحمل تغير المناخ في برامج المرأة والسلام والأمن نظراً للتأثير غير المتناسب للتغير البيئي على المرأة في هذه السياقات.

وبالإضافة إلى ذلك، ولتعظيم الأثر، نقترح التوصيات المحددة الأهداف التالية:

أولاً، ينبغي إطلاق لوحة متابعة عالمية لرصد المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بقيادة مشتركة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لتتبع التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً والدول الهشة على نحو يكفل توفير بيانات آنية عن مشاركة المرأة في محادثات السلام وتخصيص الموارد.

ثانياً، ينبغي فرض تحصيص جنساني في قيادة عمليات الأمم المتحدة للسلام بهدف أن تكون نسبة 50 في المائة من شاغلي المناصب العليا من النساء بحلول عام 2030، وذلك لنمذجة الممارسات الشاملة للجميع.

ثالثاً، ينبغي إنشاء صندوق لمواجهة الطوارئ من أجل النساء في الدول الهشة لتقديم منح سريعة للحماية أثناء الأزمات على أن يُدار هذا الصندوق من خلال شراكات مع الشبكات النسائية المحلية.

رابعًا، يجب إدماج مسائل المرأة والسلام والأمن في ميثاق المستقبل، مع النص على التزامات محددة لضمان الوصول إلى التكنولوجيا التي تمكن المدافعات عن حقوق الإنسان من التصدي للتحرش الرقمي.

خامساً، ينبغي تشجيع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على إعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن في المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً وربط تقديم الدعم بمعالجة خطط العمل الوطنية للمسائل المتقاطعة مثل الفقر والنزوح وانعدام الأمن المناخي.

ختاماً، تلتزم تيمور – ليشتي بالشراكة مع المجتمع الدولي لترجمة هذه التوصيات إلى أفعال، وبالتالي احترام رؤية القرار 1325 (2000) من أجل عالم أكثر إنصافاً.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن 3 دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

**السيد باولاوسكاس** (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي ببيان مشترك باسم عن بولندا وليتوانيا، يعبر أيضا عن الموقف الذي تشاطره أوكرانيا.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره السنوي (S/2025/556) وعلى الجهد المتفاني المبذول لإعداده، وكذلك للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بحوث، على إحاطتها.

نجتمع اليوم في هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، الذي يشكل معلما بارزا وعد بوضع المرأة في صميم السلام والأمن.

لكن من المستحيل تجاهل المفارقة المريرة التي هي أن روسيا ترأس هذه المناقشة بالذات، وهي دولة ضربت بميثاق الأمم المتحدة عرض الحائط، وحطمت السلام في أوروبا، واستخدمت العنف الجنسي سلاحا ضد النساء والفتيات.

وشنت روسيا، يوم الأحد الماضي بالضبط، هجوما جويا واسع النطاق استخدمت فيه أكثر من 50 صاروخا وحوالي 500 طائرة مسيّرة في تسع مناطق من أوكرانيا. وقُتل أربعة أشخاص، من بينهم فتاة تبلغ من العمر 15 عاما، في لفيف، وقُتل مدني واحد في زابوريجيا – وهذا تذكير صارخ آخر بتجاهل روسيا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن عدد النساء اللاتي يعشن على بعد 50 كيلومترا من أحداث نزاع مميتة بلغ 676 مليون امرأة في عام 2024 – وهو أكبر رقم مسجل منذ تسعينيات القرن الماضي. وتضاعف عدد النساء والأطفال الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة أربع مرات ما بين عامي 2023 و 2024. ولقيت 7 من كل 10 نساء قُتلن في النزاعات بجميع أنحاء العالم حتفهن في غزة. وفي أوكرانيا،

تمثل النساء والفتيات 31 في المائة من الضحايا المدنيين. وفي ميانمار والسودان، تشكل النساء حصة مروعة من القتلى والجرحى.

وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام لاعتداء لا هوادة فيه. ويتعرضن للمضايقة والسجن والتهديد والقتل. وليس هذا مصدر قلق مجرد؛ بل إنه أزمة عالمية.

إن الارتفاع المثير للقلق في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع تذكير مخزٍ آخر بفشلنا الجماعي. فقد تحقق الأمين العام من ازدياد هذه الحالات بنسبة 25 في المائة في عام 2024 – من أفغانستان إلى ميانمار، ومن سورية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ومن فلسطين إلى أوكرانيا. ولا تكمن وراء كل رقم مجرد إحصائية، بل تكمن وراءه قصة كرامة محطمة وقسوة متعمدة استُخدمت كسلاح حرب.

ومع ذلك، ما زلنا نرى قمعا منهجيا. ففي أفغانستان، أدت مراسيم طالبان إلى محو وجود النساء والفتيات من الحياة العامة. ويُحرمن من التعليم كما يُحرمن من العمل وتُسد أبواب المستقبل في أوجههن. ويحذر التقرير من أن معدل وفيات الأمهات هناك قد يرتفع بنسبة 50 في المائة قبل عام 2026، حيث تُمنع النساء من التدريب الطبي وتنهار الخدمات الصحية. فهذه ليست حوكمة؛ بل إقصاء متعمد لنصف السكان من حياة الأمة.

ويقدم تقرير الأمين العام الأخير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2025/389) أدلة واضحة على أكثر من 200 حالة ارتكبتها القوات الروسية ضد أسرى الحرب الأوكرانيين والمدنيين. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا قد أُخطرت رسميا باحتمال إدراجها في التقرير القادم، وذلك بسبب رفضها المنهجي لوصول الأمم المتحدة للمراقبة.

وندين بشدة الحرب العدوانية الروسية والروايات المروعة عن العنف الجنسي الذي ترتكبه قواتها – أي اغتصاب النساء في منازلهن، والاعتداء على الفتيات في الأراضي المحتلة، وإسكات الناجيات بالتخويف والوصم. فاستخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب ليس حادثا من حوادث الحرب؛ وإنما هو استراتيجية متعمدة للهيمنة والإذلال. وإذا لم نحاسب الجناة، فستزدهر دوامة العنف.

وتُبدي المرأة أكبر قدرة على الصمود حتى في أحلك الأوقات. وتقف المرأة الأوكرانية – من الجنديات والمساعدات الطبية إلى قائدات المجتمع المحلي والمتطوعات – في الخطوط الأمامية للدفاع الوطني. فهي لا تحمي سيادة أوكرانيا فحسب، بل تحمي أيضا الحق العالمي لكل امرأة، في كل مكان، في العيش في مأمن من الخوف والعنف والقمع.

ويذكرنا التقرير بأن مبادرات السلام التي تقودها النساء – من الوسيطات المحليات في غرب أفريقيا إلى المجالس الاستشارية النسائية في سورية والسودان – تثبت أن مشاركة المرأة تزيد من احتمال إحلال السلام وإدامته، وذلك على الرغم من شدة الانتكاسات. ويجب أن نستثمر في هذه الجهود وليس في الأسلحة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

**السيد ناندا** (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا إذ نجتمع هنا اليوم في هذه القاعة، نحتفل بذكرى حدث بارز: أي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، خلال رئاسة ناميبيا لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2000.

وتحمل ناميبيا هذا القرار في صميم قلبها وتعترف بالأثر البالغ الذي أحدثه على الجهود العالمية، وتحول النموذج الذي أحدثه نحو تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، ومفاوضات السلام، وبناء السلام، وحفظ السلام، والاستجابة الإنسانية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وكما أكدت رئيسة جمهورية ناميبيا، فخامة السيدة ونيتومبو ناندي – ندايتوا، الأسبوع الماضي في 24 أيلول/سبتمبر (انظر A/80/PV.7)، لا تزال ناميبيا ملتزمة التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) وهي على استعداد لترسيخ التزامها بضمان استمرار ازدهار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإحداث أثر ملموس على حياة المرأة.

وشهدنا تقدما كبيرا في تنفيذ القرار خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. غير أننا ندرك جيدا أن عملنا بعيد عن الاكتمال، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2025/556). وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الانتكاسات في تنفيذ القرار.

وستستضيف ناميبيا مناسبتين رفيعتي المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). وستُعقد المناسبة الأولى في ويندهوك، ناميبيا، بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، يومي 16 و 17 أكتوبر/تشرين الأول، تحت شعار "25 عاما بعد اتخاذ القرار 1325: الاحتفاء بالإرث والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن". أما المناسبة الثانية فستُعقد هنا في نيويورك، بعد ظهر يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر، تحت عنوان "المرأة على الطاولة: النهوض بصنع القرار الشامل للجميع والسلام والأمن". وسيلي هذه المناسبة حفل استقبال في المساء. ونتطلع إلى مشاركة جميع الدول الأعضاء في هاتين المناسبتين لتجديد الالتزام جماعيا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز الشبكات.

وأخيرا، إذ نتطلع إلى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، تؤكد ناميبيا على الضرورة الملحة لضمان عدم الاكتفاء بالتمسك بالمبادئ الأصلية الواردة في القرار 1325 (2000) بل ضمان تحقيقها بالكامل. ويجب أن نحافظ على سلامة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعدم السماح بتقويضها أو إضعافها.

وفي هذا السياق، ستقوم ناميبيا باستعراض خطة عملها الوطنية الأولى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بهدف وضع خطة عمل ثانية أقوى. وإضافة إلى ذلك، سنواصل، من خلال المركز الدولي للمرأة والسلام، الذي أنشئ في ناميبيا، الدعوة إلى التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإلى تعزيز القيادة الإقليمية والعمل المشترك بين الأجيال والشراكات الاستراتيجية.

وسنعمل معا على تعزيز حقيقة بسيطة وعميقة في آن واحد هي: عندما تقود النساء، يتبعهن السلام.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

**السيد ماو** (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، عن تقديري لعقد مناقشة اليوم المفتوحة المهمة بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام ولجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن كمبوديا، بعد أن خرجت من عقود من النزاع، تدرك أن من المستحيل تحقيق سلام دائم دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة. فليست النساء ضحايا للنزاع فحسب، بل هن أيضا عناصر قوية للسلام والمصالحة والتنمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

على الصعيد الوطني، تواصل حكومة كمبوديا الملكية إعطاء الأولوية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، مسترشدة بسياسة "الكل رابح" والاستراتيجية الخماسية. وقامت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع مؤسسات دولية أخرى، بتعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها على جميع مستويات الحياة العامة، تمشيا مع اقتناعنا بأن المرأة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية.

وتعيد خطة العمل الوطنية الثانية لكمبوديا بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2024-2028 التأكيد على التزامها بتعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام، ومنع العنف الجنساني، ومراعاة المنظور الجنساني في سياسة الأمن والتنمية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تؤيد كمبوديا بقوة خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تعزز دور المرأة في التصدي للتحديات الأمنية التقليدية والناشئة. أما على الصعيد العالمي، فقد نشرت كمبوديا منذ عام 2006 أكثر من 10 000 حفظة سلام، بمن بينهم أكثر من 800 امرأة، في بعثات الأمم المتحدة. ويتجلى في شجاعتهن وتفانيهن في إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والدعم الطبي والهندسة تصميم كمبوديا على تمكين المرأة باعتبارها بانية للسلام، سواء في الداخل أو في الخارج. واليوم، يخدم أكثر من 600 حفظة سلام كمبودي، من بينهم ما يزيد على 100 امرأة، في خمس بعثات لحماية المدنيين وإزالة الألغام الأرضية وإعادة بناء المجتمعات التي دمرتها الحرب.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، يشيد الكمبوديون بالنساء اللواتي يواصلن، في جميع أنحاء العالم، قيادة الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإعادة بناء المجتمعات. وندعو أيضا إلى تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ونحث جميع الأطراف على الاحترام الكامل للقانون الدولي والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، تؤكد كمبوديا من جديد التزامها الثابت بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتمكين المرأة، وضمان مشاركتها الفعالة في اتخاذ القرار، وبناء عالم أكثر سلاما وإنصافا واستيعابا للجميع.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

**السيد الرويعي** (البحرين): يطيب لي بداية أن أهنئ وفد الاتحاد الروسي على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول المرأة والسلام والأمن. كما نعرب عن تقديرنا

لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السيدة سيما بحوث، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكافة مقدمي الإحاطات على بياناتهم القيمة وجهودهم المتواصلة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

تتزامن جلستنا اليوم مع الذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي شكل علامة فارقة في تعزيز المشاركة المتكافئة للمرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وصونه. إلا أن التحديات القائمة، بما فيها تصاعد النزاعات المسلحة وتراجع الالتزام بالقانون الدولي واستمرار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وما يصاحبه من إفلات من العقاب، تقوض ما تحقق من مكتسبات على مدى ربع قرن وتهدد الأمن والسلم الدوليين. لقد أشار الأمين العام في تقريره الأخير حول المرأة والسلام والأمن (S/2025/556) إلى أن ما يزيد عن 600 مليون امرأة وفتاة يعشن اليوم في مناطق متأثرة بالنزاع. وهو رقم صادم يعكس حجم المأساة الإنسانية، خاصة مع تزايد القيود على المساعدات الإنسانية وتراجع التمويل المخصص للخدمات الأساسية للنساء والفتيات في مناطق الأزمات.

وتؤكد مملكة البحرين بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، تمسكها بتعزيز مسارات تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإيمانها بضرورة دعم جهود التمكين الحقيقي للمرأة في جميع مجالات السلام والتنمية. وفي هذا السياق، عززت المملكة، عبر المجلس الأعلى للمرأة، جهودها الداعمة لتقدم المرأة وطنيا ودوليا، من خلال مبادرات نوعية كانت أبرزها جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تهدف إلى إبراز المساهمات المتميزة في الجهود العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

وتشدد مملكة البحرين على أهمية احترام مبادئ القانون الدولي وعلى ضرورة التزام جميع الأطراف المتنازعة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها الإضافيان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحماية النساء والفتيات من كافة أشكال العنف. وإزاء ما يشهده العالم من تحديات خطيرة ذات أبعاد إنسانية مؤلمة من ظروف كارثية يعاني منها النساء والأطفال، تؤكد مملكة البحرين على أهمية مضاعفة الجهود للتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات وضمان التدفق غير المشروط للمساعدات الإنسانية، وتوفير الحماية للمدنيين الأبرياء.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست التزاما ظرفيا؛ بل ركيزة أساسية لأي سلام عادل ودائم وتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع المجالات التنموية والإنسانية، بما يسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارا وأمنا.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد محمد** (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ ماليزيا الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكركم أيضا، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة. وأعرب عن تقديرنا للأمين العام ومقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

لقد قطع المجتمع العالمي التزاما تاريخيا قبل ثلاثين عاما، في بيجين، بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وبعد مرور خمس سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000)، الذي نجمت عنه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا تزال هذه الالتزامات بالغة الأهمية اليوم كما كانت في ذلك الوقت. فاليوم، لا تزال النزاعات والأزمات العالمية تؤثر على النساء بشكل غير متناسب. ولذلك، تظل مشاركة المرأة في عمليات السلام والحلول السياسية ضرورية ويجب تعزيزها بهدف بناء سلام مستدام. فدورها القيادي يساعد في صياغة سياسات جامعة وشاملة بقدر أكبر تعود بالنفع على مجتمعات بأكملها. وتؤكد ماليزيا من جديد أنه لا بد من مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة لبلورة حلول سياسية دائمة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل ماليزيا على نحو وثيق مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في النهوض بخطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الصعيد المحلي، أصدرت ماليزيا خطة عملها الوطنية الأولى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأدمجت دور المرأة القيادي في جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات والأمن الوطني.

وفي الختام، تظل ماليزيا ثابتة في اقتناعها بأن السلام الدائم يرتكز على الإنصاف والعدالة ومشاركة الجميع. وفي عالم يواجه انقسامات تزداد عمقا، فلنعمل على تطبيع مشاركة المرأة الكاملة والآمنة والمجدية وعلى قدم المساواة في عمليات السلام واتخاذ القرار بدلا من تهميشها.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

**السيد شايفايفيد** (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تود تايلند أن تعرب عن خالص تقديرها للاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة جدا.

يصادف هذا العام مرور 25 عاما على اتخذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في حماية المرأة في حالات النزاع وتعزيز مشاركتها المجدية في تشكيل السلام. إلا أن التحديات الجديدة تتطلب منا تسريع وتيرة هذا الزخم.

واليوم، في ظل تزايد النزاعات في مختلف المناطق واستمرار العنف الجنسي المتصل بالنزاع في تشكيل تهديد للسلام والأمن الجماعي للبشرية، تشاطر تايلند المجتمع الدولي قلقه بشأن الآثار غير المتناسبة على النساء والفتيات. وعلينا مضاعفة جهودنا لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وأود أن أؤكد من جديد التزام تايلند الثابت بالنهوض بهذه الخطة المهمة، مسترشدة بأربع أولويات رئيسية.

أولا، إن التنفيذ الفعال على الصعيد الوطني أمر ضروري. تعكف تايلند على وضع الصيغة النهائية خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2024-2027، تسترشد بالمساواة بين الجنسين والنهج القائم على حقوق الإنسان وتنوع احتياجات المرأة. ونهدف من خلال خطة العمل الوطنية هذه إلى إثبات كيف يمكن دفع الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق فوائد ملموسة لمجتمعاتنا المحلية من خلال الملكية الوطنية القوية.

ثانيا، يجب أن يكون التنفيذ كليا ومنسقا في جميع مراحل عملية السلام. ويجب إدماج مبادئ المرأة والسلام والأمن بشكل جيد في كل مرحلة من مراحل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع. ويتطلب ذلك من منظومة الأمم المتحدة تعزيز الاتساق وضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي.

ثالثا، يجب أن تظل مشاركة المرأة ودورها القيادي في صميم جميع جهود السلام والأمن. وقد حوّلت تايلند هذا الالتزام إلى عمل بنشر أفراد من النساء باستمرار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أيضا إقامة شراكة بين الأطراف المعنية المتعددة. وستواصل تايلند العمل مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز بناء القدرات، والاستفادة من التقدم التكنولوجي، وضمان الوعي العام لتهيئة بيئة ملائمة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة في السلام والأمن.

وفي الختام، تؤكد تايلند من جديد عزمها على العمل مع جميع الشركاء لضمان ألا تشارك المرأة في التفاوض على السلام وصونه فحسب، بل أن تملك زمامه وتشكله وتحافظ عليه.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مولدوفا.

**السيد ليوكا** (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكركم وفد بلدي، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المهمة. كما أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولمقدمي الإحاطات على أفكارهم بشأن هذه المسألة.

يسعدني أن أتأمل اليوم في لحظة تاريخية حقا: أي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار الرائد 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يشكل حدثا بارزا لا يؤكد على الأهمية الحيوية لقيام المرأة بدور قيادي ومشاركتها في عمليات السلام والأمن، بل يؤكد أيضا على إلحاح ضرورة معالجة الأثر الجنساني للنزاعات المسلحة والعنف بشكل كامل.

إن جمهورية مولدوفا ملتزمة تماما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وندرك أن اضطلاع المرأة بدور قيادي ومشاركتها وتمكينها أمور ضرورية لتحقيق السلام المستدام والتنمية الشاملة. وتعمل حكومة جمهورية مولدوفا على النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال خطة عملها الوطنية من الجيل الثاني للفترة 2023-2027 لتنفيذ القرار 1325 (2000). وتعمم الخطة مراعاة المنظور الجنساني في سياسات الأمن والدفاع، مع إشراك المؤسسات القطاعية والوزراء الرئيسيين على حد سواء،

وتضع إجراءات ملموسة لإدماج المساواة بين الجنسين وبناء السلام، وتعزيز الدور القيادي للمرأة وتمكينها الاقتصادي، وضمان مشاركتها المجدية في اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا السياق، يجب تسليط الضوء على عدة مجالات للتنفيذ.

أولا، تعمل حكومة جمهورية مولدوفا على تعزيز الثقة والقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي على ضفتي نهر نيسترو من خلال برامج تراعي حالة النزاع وقائمة على أساس المناطق. وتدعم هذه الجهود سبل عيش النساء، بما في ذلك اللاجئات الأوكرانيات، وتعزيز الأعمال التجارية التي تقودها النساء، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقدرة التنافسية، والنهوض ببناء السلام من خلال الدور القيادي للمرأة. كما أنها تعمل على تعزيز السياسات المراعية للمنظور الجنساني، وتوفير شبكة أمان اجتماعي، وتوسيع الفرص لتدابير بناء الثقة.

ثانيا، من خلال تعزيز وتوسيع نطاق شبكة الوسطاء من الداخل، ونصفهم من النساء، تعزز جمهورية مولدوفا الحوار والوساطة والتعاون على ضفتي نهر نيسترو من أجل التصدي للتحديات المحلية بفعالية.

ثالثا، نعمل بنشاط على تعزيز مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام الدولية. ونشرت نساء مولدوفيات، منذ العام الماضي، ضمن الوحدة الوطنية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمن الدولية في كوسوفو وخدمت نساء مولدوفيات كمراقبات عسكريات أفراد. وأعير حتى الآن 15 فردا عسكريا من النساء للوحدات، كما عملت فيها 36 امرأة كمراقبات عسكريات. وبالتالي، فإن بلدي يتجاوز الحد المرجعي الذي وضعته الأمم المتحدة.

رابعا، أدخلت إصلاحات تشريعية في عام 2024 الاعتراف بإجازة رعاية الطفل كجزء من الخدمة العسكرية، مما يكفل احتسابها ضمن استحقاقات الوالدين. وفي حين يستفيد كلا الوالدين من هذا الإجراء، فإنه يدعم النساء بصفة خاصة بمساعدتهن على تحقيق التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية.

ونتيجة لهذه الإنجازات، تمثل النساء الآن 28 في المائة من العاملين في قطاع الشؤون الداخلية، ويمثل ذلك زيادة عن نسبة 22 في المائة في عام 2023، و 29 في المائة من القوات المسلحة، وهي زيادة عن نسبة 20 في المائة في عام 2023.

وتتميز حكومة مولدوفا عن الاتجاهات العالمية في تعيين الوزراء. فبينما يقتصر دور المرأة في جميع أنحاء العالم على حافظات الشؤون الاجتماعية أو المساواة في كثير من الأحيان، تقود وزارات رئيسية مثل العدل والشؤون الداخلية والمالية والصحة والزراعة في مولدوفا، مما يدل على توازن وشمول النهج المتبع إزاء الدور القيادي في مختلف القطاعات الحيوية. وهذا النهج الشامل للحوكمة يعزز بشكل مباشر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بضمان ألا تقتصر أصوات النساء على تشكيل السياسات الاجتماعية فحسب، بل أيضا القرارات الأساسية التي تحدد الأمن الوطني والقدرة على الصمود الاقتصادي وبناء السلام.

وتؤكد جمهورية مولدوفا تصميمها على الإنجاز. فلن ندخر أي جهد لضمان ترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من تطلعات إلى واقع ملموس، وتعزيز الدور القيادي للمرأة وحماية حقوقها، وترسيخ المساواة بين الجنسين باعتبارها جوهر جهود السلام والأمن، هنا والآن.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد جوهر** (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تأخذ باكستان الكلمة للرد على الملاحظات التي أدلى بها الوفد الهندي ولا أساس لها.

أود أن أوضح في البداية أننا لم نذكر اسم أي بلد في بياننا السابق، لكن المحتل عرف نفسه. ولهذه المعرفة دلالة، إذ لا يرى إلا من أثقل الشعور بالذنب كاهلهم ضرورة الرد عندما يقال الحق.

إن تصريحات الهند محاولة لصرف الانتباه عن سجلها المروع في إقليم جامو وكشمير المحتل. والواقع هو أن جامو وكشمير ليس جزءا لا يتجزأ من الهند. فهي منطقة متنازع عليها، كما أكدت قرارات مجلس الأمن، التي تدعو إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. وقبلت الهند هذه القرارات وهي ملزمة بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة بتنفيذها.

إن موضوع مناقشة اليوم – المرأة والسلام والأمن – وثيق الصلة بشكل مؤلم بإقليم جامو وكشمير المحتل. فالنساء هناك يعانين منذ عقود من أسوأ أشكال العنف – الاغتصاب والتحرش والاحتجاز التعسفي والعقاب الجماعي – على أيدي قوات الاحتلال الهندي. وتستحق محنتهن اهتمام المجلس.

أما الإشارة إلى عام 1971 فهي محاولة أخرى لتشويه التاريخ تقوم بها دولة معروفة بتضليلها وانتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي. وكان تحرش الهند وعدوانها السافر وتدخلها العسكري في باكستان الشرقية انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة.

واليوم أصبحت أيديولوجية الهندوتفا سياسة الدولة في الهند. ويتعرض المسلمون والمسيحيون والطوائف المصنّفة والأقليات الأخرى للاضطهاد دون عقاب. وحذرت مؤسسة مرصد الإبادة الجماعية، خلال جلسة إحاطة في كونغرس الولايات المتحدة، من وجود بوادر وعمليات إبادة جماعية في ولاية آسام الهندية وفي إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية.

ويجب على الهند أن تحاسب نفسها بجدية، وأن تقبل الوقائع كما هي، وأن تتخذ خطوات ذات مصداقية نحو تنفيذ قرارات المجلس بشأن جامو وكشمير، وأن تحمي الأقليات التي تعيش في بلدها، وأن تتوقف عن تضليل المجلس.

**الرئيسة** (*تكلمت بالروسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة.

وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى يوم غد، بعد رفع الجلسة 10012 مباشرة.

*عُلقت الجلسة الساعة 18/10.*